الدلالة اللغوية والنحوية في كتاب بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت751هـ)

الأستاذ المساعد الدكتور
حسام عبد علي الجمل
جامعة بابل- كلية التربية الأساس

المقدمة

الكلام: دلالات ومعانٍ، وبأقتراب المفردات من بعضها تحدث معان مفيدة، وأخرى بعيدة عن الفائدة، ولنا فيما قاله المبرد أسوة موضحة لما ذكر وهو أن: ((اللفظة الواحدة من الاسم، والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح: حدث معنى، واستغنى الكلام))[1]. ويؤكد ابن حني هذا المعنى بقوله عن الكلام والمعنى: ((انه إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة إنما تجنى من الجمل، ومدارج القول))[2] ويكشف لنا رينيه ويلك القول بان ((دارس الأسلوب لا يمكنه التقدم في حقله ما لم يلم بالنحو بكل فروعه: وبالصوتيات ، وعلم المعاني))[3]، وبما أن الدلالة مجموعة المعاني أو معاني المعاني فقد دفعني هذا الفهم لدراسة الظواهر الدلالية للغة والنحو في كتاب بدائع الفوائد لما وجدته فيه من تنوع كبير في معالجة المطروح، وما وجدته فيه من حسٍ دلالي يعتمد على التوغل في المعنى صورة بعد أخرى. فمن ذلك يرى رومان جاكوبسون أن: ((إن العبارة تكون ذات معنى إذا كان يمكن عرضها على معيار الحقيقة))[4]، وكل الذين تحدثوا يؤشرون قيمة الكلام بدلالاته المتنوعة، وكلما اتسعت الدلالة زادت قيمة الكلام.

ومما مر ندرك مقدار ما جاء في كتاب بدائع الفوائد لأبن قيم الجوزية من ظواهر دلالية سواء أكانت لغوية أم نحوية، فما الدلالة اللغوية وما الدلالة النحوية وما مقداراهما في كتابة موضوع البحث؟ وللإجابة على هذا السؤال قسمت البحث على قسمين واتبعته بخاتمة، تضمن القسم الأول الدلالة اللغوية والقسم الثاني الدلالة النحوية في الكتاب.

القسم الاول

الدلالة اللغوية

لغة دله دلالة مثلثه والفتح أعلى، ودلولة على الطريق وغيره، ودلالة بهذا الطريق عرفه فهو دال ودليل... والدَلالة والدِلالة: اسم مصدر من دل والدليل هو الكاشف الموضح للشيء[5]، أما اللسان فقد قال عنها: ((وقد دَلَّه على الطريق يَدُلهُ دَلالة ودِلالة ودُلولة والفتح أعلى))[6]

أما اصطلاحاً: فقد عرفها ستيفن آولمن[7] : بان الدلالة مشتقة من الكلمة اليونانية (semaino)، وهي دل على والمتولدة من الأصل (sens) أو المعنى أما بالمر فقد عرفها بقوله: إنه العلم الذي يدرس المعنى ومعنى المعنى))[8]، يقول أبو هلال العسكري عنها أنها: تكون على أربعة أوجه:

احدها : ما يمكن أن يستدل به . قصد فاعله ذلك أم لم يقصد..

والثاني: العبارة عن الدلالة للمسؤول: اعد دلالتك

والثالث: الشبه: يقال دلالة المخالف كذا أي شبهته

والرابع: الأمارات: يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا والدليل فاعل الدلالة، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل: إذا كان يفعل من التقدم ما يستدلون به وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً))[9] أما سوسير فيربط بينهما وبين المدلول أي بين الصوت والفكرة بقوله: ((أن فكرنا من الناحية النفسية وبقطع النظر عن التعبير عنه بالكلمات لا يعدو أن يكون كتله مبهمة الشكل غامضة الملامح... ولولا الاستعانة بالدلائل لكنا عاجزين عن التمييز بين فكرتين تمييزاً واضحاً دائماً))[10] ولذلك فالدلالة هي العامل المميز بين جملة الربط للمفردات في النص الواحد، وعليه إذن: هي الصورة الذهنية الناتجة عن اجتماع الألفاظ أو الرموز أو الإشارات وهي المتضمنة للمعاني الحقيقية والمجازية، ودلالات الأقوال على أفكار المتكلمين، ودلالات اللافتات المنصوبة في الطريق على اتجاهِ السير، ودلالات الأقوال على أفكار المتكلمين، ودلالة السكوت على الإقرار ودلالة البكاء على الحزن[11] ، وقد تنوعت أسماء وأنواع الدلالة عند القدماء والمحدثين، فقد سماها الجاحظ أصناما[12]، وسماها الغزالي وجوهاً[13]، وسماها الأصوليون أقساما[14] ، وقال عنها الدكتور فايز الداية: أنها ضربان الدلالة المعجمية، والدلالة السياقية[15] وسماها الدكتور فاضل السامرائي: ((الدلالة القطعية والدلالة الاحتمالية))[16]، وقد ابتكروا لها معاني متعددة منها: المعنى المعجمي ، والمعنى الثانوي والمعنى الأسلوبي، والمعنى النفسي، والمعنى الإيحائي... الخ وهي بمجموع تسمياتها وأصنافها التي ذكرت والتي لم تذكر ومجال العمل فيها في كل فروع اللغة ولا يمكن الاستغناء عن واحدِ منها فله بعده في ذهن القارئ أو المستمع لها.

الدلالة اللغوية للبسملة

1- بسم الله

إن خير ما نبدأ به لدراسة الدلالة اللغوية في كتاب بدائع الفوائد هو دراسة الدلالة اللغوية للبسملة فان لابن قيم رؤيته الخاصة في الدلالة اللغوية للبسملة فهو يقول: (لحذف العامل في [بسم الله] فوائد عديدة منها انه موطن لا ينبغي أن يتقدم فيه سوى ذكر الله فلو ذكرت الفعل وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ليكون المبدوء به اسم الله كما نقول في الصلاة الله اكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا نقول هذا المقدر ليكون اللفظ مطابقاً لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب إلا الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه. ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالتسمية في كل عمل وقول وحركة وليس فعل أولا بها من فعل فكأن الحذف أعم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه ومنها أن الحذف ابلغ لان المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعي الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل فكأنه لا حاجة إلى النطق به لان المشاهدة والحال دالة على أن هذا وكل فعل فإنما هو بإسمه تبارك وتعالى والحوالة على شاهد الحال أَبلغُ من الحوالة على شاهد النطق))[17]، ولكن لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311 هـ) رأياً سبق به ابن قيم بقوله: الجالب للباء معنى الابتداء كأنك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم إلا انه لم يحتج لذكر ((بدأت)) لان الحال تنبئ انك مبتدئ وسقطت الألف من باسم الله في اللفظ وكان الأصل: ((باسم الله)) لأنها ألف وصل دخلت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن . والدليل على ذلك: انك إذا صغرت الاسمَ قُلتَ سُمَيٌّ والعرب تقول : هذا إسم وهذا أُسم وهذا سِمٌ وسُمة أيضاً... وسقطت الألف في الكتاب من ((بسم الله الرحمن الرحيم)) ولم تسقط في (إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ)العلق:1، لأنه اجتمع فيها مع أنها تسقط في اللفظ كثرة الاستعمال))[18] وللبغوي (ت516هـ) دلالة أخرى فهو يرى أن الباء في (بِسْمِ ٱللهِ) زائدة يخفض ما بعدها، مثل من، وعن، والمتعلق به محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقديره: أَبدَأُ بِسْمِ اللهِ أو قل: بِسْمِ الله، وأسقطت الألف من الاسم طلباً للخفة لكثرة استعمالها، وطولت الباء))[19].

وللزمخشري (ت538هـ) في بِسْمِ اللهِ ما يأتي: ((فان قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بِسْمِ اللهِ أقرأُ أو أتلو لان الذي يتلو التسمية مقروء، كما إن المسافر إذا حل وٱرتحل فقال بِسْمِ اللهِ والبركات، كان المعنى: بِسْمِ اللهِ أَحلُّ وبِسْمِ الله أَرْتَحِلُ... فان قلت: لم قدرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لان الأهم من الفعل والمتعلق هو المتعلق به، لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص ٱسم الله عزل وجل بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) الفاتحة: 5 حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص.

والدليل عليه قوله: (بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَآ) هود: 41، فان قلت: فقد قال: (ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ) العلق:1، فقدم الفعل، قلت: هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم))[20] لقد عُرِفَ فخر الدين الرازي (ت604 هـ) برؤاه الفلسفية في تفسيره لكتاب الله العزيز لذلك فهو يفسر البسملة ومنها:(بِسْمِ ٱللهِ) وخاصة ((الباء)) بأنها للإلصاق)) وهي متعلقة بفعل،

والتقدير: بإسم الله أشرع في أداء الطاعات... ولا يصير معلوماً إلا بعد الوقوف على جميع العقائد الحقة، والاعمال الصافية، وهذا هو الترتيب الذي يشهد بصحته العقل الصحيح والحق الصريح))[21] ، ولم يذكر أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) في تفسيره الجامع لأحكام القران تفسيراً خاصاً للبسملة وإنما نقل مجموعة تفاسير خاصة بها لمجموعَةٍ من اللغويين والنحاة[22] ، وللإمام عبد الله بن احمد بن محمود النسفي (ت701هـ) رؤيا مغايرة لما ذكر أعلاه فهو يقول: ((لقد أَجْمَعَ قراءُ المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها على ان التسمية ليست بآيةٍ من الفاتحة ولا من غيرها من السور وإنما كتبت للفصل والتبرك للابتداء بها وهو مذهب أبي حنيفة ومن بايعه رحمهم الله ولذا لا يجهر بها عندهم في الصلاة، وقراء مكة والكوفة على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وعليه الشافعي وأصحابه رحمهم الله ولذا يجهرون بها في الصلاة وقالوا قد أثبتها السلف في المصحف مع الأمرِ بتجريد القرآن عما ليس منه وعن ابن عباس (رضي الله عنهما) من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله، ... فالتسمية آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور عندنا... فقد تعلقت الباء بمحذوف تقديره باسم الله أقرأ أو أتلو لان الذي يتلو التسمية مقروء كما إن المسافر إذا حل وأرتحل فقال باسم الله والبركات كان المعنى باسم الله أحل وباسم الله ارتحل، وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله باسم الله كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأ له وإنما قدر المحذوف متأخراً لان الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به وكانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اِسمِ اللهِ عَزَّ وجلَّ بالابتداء وذا بتقديمه وتأخير الفعل وإنما قدم الفعل في إقرأ باسم ربك لأنها أول سورة نزلت في قول وكان الأمر بالقراءةِ أهم فكان تقديم الفعل أوقع ويجوز أن يحمل أقرأ على معنى أفْعَلَ القراءةَ وحققها))[23]. وللإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ) توجيه للبسملة بالآتي وهو: إن تقدير ((المتعلق بالباء في قوله بسم الله هل هو اسم أو فعل متقاربان، وكل قد ورد به القرآن، أما من قدَّرَهُ باسم تقديره بسم الله ابتدائي فَلِقَوْلِهِ تعالى: (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ) هود: 41 ومن قدره باسم تقديره بالفعل أمراً أو خبراً نحو أبدأ بسم الله وابتدأت بسم الله فلقوله تعالى: (أَقْرَأْ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) العلق: 1، وكلاهما صحيح فإن الفعل لابد له من مَصْدَرٍ فَلَكَ أن تُقَدِّرَ الفعل ومصدره وذلك بحسب الفعل الذي سميت قبله إن كان قياماً أو قعوداً أو اكلاً أو شرباً أو قراءةً أوضوءاً أو صلاةً فالمشروع ذكر اسم الله في الشروع في ذلك كله تبركاً وتيمناً واستعانةً على الإتمام والتقبل والله اعلم))[24]، أما أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) فهو يخلط في تفسيره بين اللغة والنحو، والتأويل، إذ يقول عن: (بسم الله) باء الجر تأتي لمعانٍ: للإلصاق، والاستعانة، والقسم، والسبب، والحال، والظرفية، والنقل، والإلصاق حقيقةً مسحت براسي، ومجازاً مررت بزيد، والاستعانة ذبحت بالسكين، والسبب (فَبِظُلْمٍ مِنَّ الّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنا) النساء: 160، والقسم بالله لقد قام، والحال جاء زيدٌ بثيابه، والظرفية زيدٌ بالبصرة، والنقل قمت بزيدٍ، وتأتي زائدة للتوكيد: نحو قوله: شربن بماء البحر[25]، والبدل فليت لي بهم قوماً أي بدلهم، والمقابلة اشتريت الفرس بألف والمجاوزة (تَشَقَّقُ السَّماءُ بالغَمامِ) الفرقان : 25 أي عن الغمام، والاستعلاء: (مَنْ إن تأمَنْهُ

بِقنطَارٍ) آل عمران: 75 وكنى بعضهم عن الحال بالمصاحبة، وزاد فيها كونها للتعليل، وكنى عن الاستعانة بالسبب، وعن الحال بمعنى (مع) بموافقة معنى (اللام) ويقال: إسم بكسر همزة الوصل وضمها... ، ال للعهد في الشخص أو الجنس، وللحضور وللمح الصفة، وللغلبة، وموصولة، فللعهد في شخص جاء الغلام، وفي جنس اسقي الماء، وللحضور خرجت فإذا الأسد، وللمح الحارث، وللغلبة: الدبران، وزائدة لازمة وغير لازمة، فاللازمة كالآن، وغير اللازمة: باعد أم العمر من أسيرها/ وهل هي مركبة من حرفين أم هي حرف واحد ، وإذا كانت من حرفين فهل الهمزة زائدة أم لا مذاهب و ((الله)) علم لا يطلق إلا على المعبود بحق، مرتجل غير مشتق عند الأكثرين، وقيل مشتق ومادته قيل لام وياء وهاء من لاه يليه ارتفع، قيل: ولذلك سميت الشمس إلاهة بكسر الهمزة وفتحها))[26].

وهكذا نجد اجتهادات مختلفة كونتها قناعات النحاة والمفسرين في رؤية وقناعة كل واحدٍ منهم.

2- الرحمن الرحيم:

لقد نقل ابن قيم الجوزية آراء الكثير من النحويين والمفسرين في دلالة (الرحمن الرحيم) فمنهم من سماهم: (كالسهيلي وشيخه أبو بكر العربي)[27] ومنهم من لم يسمهم بقوله: ((استبعد قوم أن يكون الرحمن نعتاً لله))[28]، وحين أراد أن يستعرض رأيه في دلالة التسمية ذكر الآتي: ((قلت أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت فإنها دالة على صفات كماله فلا تَنَافِيَ فيها بين العلمية والوصفية فالرحمن اسمه تعالى ووصفه لا تنافي أسميته وصفيته فمن حيث هو صفة جرى تابعاً على اسم الله ومن حيث هو اسم ورد في القران غير تابع بل ورود الاسم العلم ولما كان هذا الاسم مختصاً به تعالى حسن مجيئه مفرداً غير تابع كمجيء اسم الله كذلك وهذا لا ينافي دلالته على صفة الرحمن، كإسم الله فإنه دال على صفة الألوهية ولم يجيء قط تابعاً لغيره بل متبوعاً وهذا بخلاف العليم، والقدير، والسميع، والبصير ونحوها. ولهذا لا تجيء هذه مفردة بل تابعة فتأمل هذه النكتة البديعة يظهر لك بها أن الرحمن اسم وصفة لا ينافي أحدهما الآخر وجاء استعمال القرآن بالأمرين جميعاً وأما الجمع بين الرحمن والرحيم ففيه معنىً هو أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه والرحيم دال على تعلقها بالرحوم فكان الأول للوصف والثاني للفعل فالأول دال على أن الرحمة صفته والثاني دال على انه يرحم خلقه برحمته وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى.(وَكَانَ بِالْمؤْمِنِينَ رَحِيماً) الاحزاب: 43، و(إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) التوبة: 117 ولم يجيء قط رحمن بهم فعلم أن رحمن هو الموصوف بالرحمة ورحيم هو الراحم برحمته))[29]، أما في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت 311 هـ) فقد جاء الآتي: قوله عز وجل: (الرحمن الرحيم). هذه الصفات لله عز وجل، معنى هذا التعبير فيما ذكر أبو عبيدة[30]: ذو الرحمة ولا يجوز أن يقال: ((الرحمن)) إلا لله، وإنما كان ذلك لان بناء فعلان من أبنية ما يبالغ في وصفه ألا ترى إذا قلت غضبان فمعناه الممتلئ غَضَباً، فرحمان الذي وسعت رحمته كل شيء فلا يجوز أن يقال لغير الله رحمان، وخُفِضَتْ هذه الصفات لأنها ثناء على الله عز وجل))[31]. ولم يعرض الزجاج للفظة الرحيم أما البغوي فقد نقل دلالة التسمية عن ابن عباس (رضي الله عنهما بقوله: ((هما اسمان يقصد الرحمن الرحيم رقيقان أحدهما أرق من الآخر واختلفوا فيهما، منهم من قال: هما بمعنى واحد

مثل ندمان ونديم، ومعناهما ذو الرحمة وذكر أحدهما بعد الآخر تطميعاً لقلوب الراغبين، وقال المبرد: هو إنعام بعد إنعام، وتفضل بعد تفضل، ومنهم من فرق بينهما فقال: للرحمن معنى العموم وللرحيم معنى الخصوص، فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا، وهو على العموم لكافة الخلق والرحيم بمعنى المعافى في الآخرة والعفو في الآخرة للمؤمنين على الخصوص ولذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة، فالرحمن من تصل رحمته الى الخلق على العموم، والرحيم من تصل رحمته إليهم على الخصوص، ولذلك يدعى غير الله رحيماً ولا يدعى رحماناً ، فالرحمن عام المعنى خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ خاص المعنى))[32]، ومن ذلك أيضاً قولهم: (الرحمن) فعلان من رحم، كغضبان وسكران، من غضب وسكر، وكذلك الرحيم فعيل منه، كمريض وسقيم من مرضٍ وسقم، وفي (الرحمن) من المبالغة ما ليس في (الرحيم)، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون ان الزيادة في البناء لزيادة المعنى))[33]، ويكاد يتكرر المعنى نفسه عند النسفي حيث يقول: والرحمن فعلان من رحم وهو الذي وسعت رحمته كل شيء كغضبان من غضب وهو الممتلئ غضباً وكذا الرحيم فعيل منه كمريض من المرض، وفي الرحمن زيادتين وزيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى، ولذا جاء في الدعاء يا رحمن الدنيا لأنه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لأنه يخص المؤمن))[34]، ومن ذلك أيضاً أن (الرحمن) مشتق من الرحمة مبني على المبالغة ومعناه ذو الرحمة الذي لا نظير له فيها، فلذلك لا يثنى ولا يجمع كما يثنى (الرحيم) ويجمع ... قال أبو علي الفارسي: (الرحمن) اسم عام في جميع أنواع الرحمة يختص به الله ((والرحيم)) إنما هو في جهة المؤمنين، كما قال تعالى: (وَكَانَ بِالمُؤْمِنِينَ رَحَيماً) الأحزاب : 43 وقال العرزمي: ((الرحمن)) بجميع خلقه في الأمطار ونعم الحواس والنعم العامة، و ((الرحيم)) بالمؤمنين في الهداية لهم))[35]، ومما جاء في البحر المحيط قول أبي حيان: (الرحمن) فعلان من الرحمة، واصلُ بِنائَه من اللازم من المبالغة ، وشذ من المتعدي وآل فيه إلى الغلبة، كهي في الصعق فهو وصف لم يستعمل في غير الله ، كما لم يستعمل اسمه في غيره و سمعنا مناقبه ، قالوا رحمن الدنيا والآخرة ، ووصف غير الله به من تعنت الملحدين، وإذا قلت الله رحمن ففي صرفه قولان ليسند احدهما إلى أصل عام، وهو أن أصل الاسم الصرف والآخر إلى أصل خاص وهو أن أصل فعلان المنع لغلبته فيه. أما ((الرحيم فهو فعيل محوَّل من فاعل للمبالغة وهو احد الأمثلة الخمسة وهو فَعّال وفَعُول ومفعال وفَعِيل، وزاد بعضهم فَعِّيلاً... وقيل وجاء رحيم بمعنى مرحوم))[36]، وورد فيما ورد أيضاً أن ((الرحمن لجميع الخلق الرحيم قال بالمؤمنين قالوا: ولهذا قال: (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرشِ ٱلرَّحْمَنُ) الفرقان: 59 وقال تعالى: (ٱلرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْعَرشِ ٱسْتَوَىٰ) طه: 5 فذكر الاستواء بإسمه الرحمن ليعم جميع خلقه برحمته وقال تعالى: (وَكَانَ بِالْمؤْمِنِيْنَ رَحِيْمَاً) الاحزاب: 43، فخصهم باسمه الرحيم قالوا: فدل على أن الرحمن اشد مبالغة في الرحمة لعمومها في الدارين لجميع خلقه والرحيم خاصة بالمؤمنين، لكن جاء في الدعاء المأثور رحمن الدنيا والآخرة ورحيمها واسمه تعالى الرحمن خاص به لم يسم به غيره كما قال تعالى: (أَدْعُواْ الله أَوِ أَدْعُواْ ٱلرَّحْمَنَ أَياً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَآءُ الحُسْنى): الإسراء: 110، وقال تعالى: (وَسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِك مِنْ رُّسُلِنا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ ٱلرَّحْمنِ آلِهَة

يُعْبَدُونَ) الزخرف 45، وقد زعم بعضهم أن الرحيم أشد مبالغة من الرحمن لأنه أكد به والمؤكد لا يكون إلا أقوى من المؤَكَّد.
والجواب أن هذا ليس من باب التأكيد وإنما هو من باب النعت ولا يلزم فيه ما ذكروه وعلى هذا فيكون تقدير اسم الله الذي لم يسم به أَحد غيره))[37]، فيما ذكر نخبة من التوضيحات الدلالية التي ذكرت في قسم من كتب التفسير وهي الدلالات نفسها التي تدور في كتب التفسير حيث يقتبسها البعض من البعض الآخر أبذكر المصدر أم بدونه. ونرى فيها اشتباك الدلالة اللغوية بالدلالة النحوية والموقع الإعرابي وكان لابن قيم دوره في تفسير البسملة حيث يضع قدمه بقوة بين المفسرين مع أن كتاب بدائع الفوائد لم يخصص للتفسير فقط دائما وإنما هو كتاب شامل لأكثر من موضوع ومعنى.

اللفظة أو الكلمة

موازنة دلالية بين الكلمة واللفظة

لا يميز الكثير من الناس بين الكلمات والألفاظ وتكاد تجمع المعاجم العربية على أن ((الألفاظ)) ترادف ((الكلمات في الاستعمال الشائع المألوف، فلا فرق بين أن يقال أحصينا ألفاظ اللغة، أو كلماتها في الاستعمال الشائع المألوف[38] ، وبالرجوع إلى معجم اللسان يمكننا أن نجد الآتي:
الكلمة تقع على حرف واحد من حروف الهجاء وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى ، وتقع على قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها[39] ، أما اللفظة فهي مثل: لفظت الأرض خبئيها أي أظهرت ما كان قد اختبأ فيها من النبات وغيره واللافظة: البحر وفي المثل: أسخى من لافظة يعنون البحر لأنه يلفظ بكل ما فيه من العنبر والجواهر وقيل يعنون الديك لأنه يلفظ بما فيه إلى الدجاج ... ولفظ نفسه يلفظها لفظاً: كأنه رمى بها، وكذلك لفظ عَصَبةُ إذا مات ولفظ بالشيء يلفظ لفظاً تكلم وفي التنزيل العزيز: (مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إلا لَدَيْهِ رَقِيب عَتِيد) ق: 18 ولفظت بالكلام وتلفظت بها أني تكلمت به. واللفظ: واحد الألفاظ وهو في الأصل مصدر[40]، وبالنظر ملياً في تعريف اللسان للكلمة واللفظة نعرف أن الكلمة اشمل من اللفظة وأطول فهي تقع على الحرف الواحد أو تقع على الخطبة بكاملها والتي يعرف عنها استغراقها لآلاف الألفاظ أحياناً بما فيها الكلمة الواحدة وعند التدقيق أكثر يمكننا أن نعرف أن الكلمة تمتاز بالشمول والاستقرار وان اللفظة تمتاز بالتخصص والحركة والتبعية للسان والشفاه اللواتي تنسب لهن الحركة في اخراج الكلام والالفاظ مما يعني ان اطلاق الترادف بين الكلمة واللفظة يفتقر الى الدقة اللغوية.
لم يستعمل ابن قيم في طول الكتاب وعرضه غير كلمة لفظة متجاهلاً مفردة (الكلمة) عامداً أو غير عامد حتى حين يقترب المكان من الحاجة إلى استعمال مسمى الكلمة فهو يقول: ((إعلم إن الأصل هو المعنى المفرد وان يكون اللفظ الدال عليه مفرداً لان اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً، وقصراً وخفة وثقلاً، وكثرةً،

وقلةً، وحركة، وسكونا، وشدة، ولیناً فان كان المعنى مفرداً أفردوا اللفظة وان كان مركباً ركبوا اللفظ وإن كان طويلاً طولوه كالقطنط والعشنق للطويل فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه وانظر إلى لفظ بحتر وما فيه من الضم والاجتماع لما كان مسماه القصير المجتمع الخلق وكذلك لفظة الحديد والحجر والشدة والقوة ونحوها تجد ألفاظها ما يناسب مسمياتها))[41].

ولم يغير ابن قيم استعمال مفردة اللفظ حتى حين دعا ذلك استعمال مفردة الكلمة بقوله: (إن السلام الذي هو التحية اسم مصدر من سلم ومصدره الجاري عليه تسليم كعلم تعليما وفهم تفهيماً وكلم تكليماً واللام من سلم والكلام من كلم (فان قيل) وما الفرق بين المصدر والاسم (قلنا) بينهما فرقان لفظي ومعنوي. أما اللفظي فان المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالأفعال من افعل والتفعيل من فَعَّل والانفعال من انفعل والتفعيل من تفعلل وبابه. وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم))[42]، ولم يستعمل ابن قيم مفردة (كلمة) في كل بدائع الفوائد، إلا ما جاء في نصوص الكتاب العزيز إن وردت في ذلك.

الدلالة العامة للفظة في
بدائع الفوائد

تتضمن الألفاظ والكلمات سمات ودلالات مختلفة تتغير حسب وجود اللفظة في المعجم والاستعمال اليومي لها في الكلام فكل لفظة أو كلمة: ((لها ودلالة معجمية، أو اجتماعية تستعمل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة، أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي تنطلق عليها الدلالة الاجتماعية. فكلمة ((الكذاب)) في جملتنا الآنفة الذكر تدل على شخص يتصف بالكذب، وتلك هي دلالتها الاجتماعية غير أنها اكتسبت عن طريق صيغتها قدراً آخر من الدلالة يسمى بالدلالة الصرفية. والفعل ((تنضح)) كلمة تدل على تسرب السائل، وتلك هي دلالتها الأساسية. ولكنها في رأي اللغويين قد اكتسبت عن طريق تكونها الصوتي وطبيعة الأصوات فيها قوة وعنفاً في تلك الدلالة الأساسية، ومع إن لكل كلمة دلالتها الاجتماعية المستقلة، نلحظ أنه حين تتركب الجملة من عدة كلمات تتخذ كل كلمة موقفاً معيناً من هذا الجملة، بحيث ترتبط الكلمات بعضها ببعض على حساب قوانين لغوية خاصة تعرف بالنظام النحوي وفيه تؤدي كل كلمة وظيفة معينة))[43] لذلك فقد رأينا إن ((الشريعة قد قسمت أفعال المكلفين على قسمين: (قسم) يحصل مقصودة والمراد منه بنفس وقوعه فلا يعتبر في صحته نية كأداء الديون ورد الأمانات والنفقات الواجبة وإقامة الحدود وإزالة النجاسات وغسل الطيب عن المحرم واعتداد المفارقة وغير ذلك فان مصالح هذه الأفعال حاصلة بوجودها ناشئة عن ذاتها فان وجدت حصلت مصالحها فلم تتوقف صحتها على نية. (القسم الثاني) ما لا يحصل مراده ومقصوده منه بمجرد بل لا يكفي فيه بمجرد صورته العارية عن النية كالتلفظ بكلمة الإسلام والتلبية في الإحرام. وكصورة التيمم والطواف حول البيت والسعي بين الصفا والمروة والصلاة والاعتكاف والصيام ولما كان إزالة الخبث من القسم الأول اكتفي فيه بصورة الفعل لحصول مقصوده))[44] ، وما جاء يرتبط ارتباطاً بقول من يقول إن كل لغة تخضع ((لنظام معين في ترتيب كلماتها ويلزم هذا الترتيب في تكوين الجمل، والعبارات فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام ولا تمثل مفردات اللفة إلا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة، فإذا نظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان))[45]، وعليه فان ((قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعددة انما هي خاصة من الخواص الاساس للكلام الانساني... وقد تعيش المدلولات القديمة جنباً الى جنب مع المدلولات الجديدة، وهذه ظاهرة ينفرد بها المعنى ولا يشاركه فيها الصوت))[46] وعليه فان للكلمة طاقات وقدرات على الكاتب أن يستغلها بحذقٍ ودقةٍ لكي يستفيد منها للوصول إلى ما يبتغيه ويطلبه وقد تمثل هذا أو جزءٌ منه في كتاب بدائع الفوائد وسأستعرض في الأجزاء الباقية قدرة ابن قيم على كيفية تمثيل طاقات اللفظة في كتابه طي الدراسة وقد تجسد ذلك في: الترادف، والمشترك، والتقابل الدلالي.

الترادف

لقد عرف اللغويون الترادف: بأنه انصراف لفظتين أو أكثر إلى معنى أو قسمٍ واحدٍ وللغويين مواقف متباينة بالنسبة لظاهرة الترادف فقد أيدها وقال بها البعض[47] ورفضها وذهب إلى إنكارها البعض الآخر جملة وتفصيلاً[48] ، والمتمعن في اللغة وما تؤول إليه بعض المفردات من حيث الدلالة لا يمكنه إلا أن يقر بوجود مثل هذا الظاهرة ويتعزز اعتقاده بالاطلاع على الكثير من المصنفات التي ذهبت إلى مثل هذا المذهب ومن أوضح المذاهب التي تؤكد وجود مثل هذه الظاهرة هو اختلاف اللهجات العربية[49]، وقد أكد هذه الظاهرة، ألفة بعض اللغويين في هذا المجال فقال ابن جني عن ذلك: وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بان تكون من لغات الجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهناك[50]، وللدكتور إبراهيم أنيس نظرة شاملة تؤكد وتوضح ما جاء عن ابن جني، وقد ابتعد الدكتور أنيس أكثر في وضعه ضوابط للمترادف في اللغة ومن هذا الضوابط اتفاق الألفاظ في المعنى اتفاقاً تاماً على الأقل في استخدام الكثير من أبناء البيئة الواحدة وكذلك أبناء العصر الواحد، على أن يختلف اللفظان في الجذر ويتحدان في المعنى وبشكل أوضح أن لا يكون احدهما نتيجة لتطور الثاني[51]، ولم ينص ابن قيم في بدائع الفوائد على المترادف صراحة ولم يقل فيه فيما عرضه من أفكار وكان بمعزل تام عن تناول هذه الظاهرة لكن الدارس لابن قيم يجده يستعرض مفرداته اللغوية فيدخل المترادف فيما يكتب جزءاً من التنويع البلاغي الأسلوبي عملاً بما جاء عن لغة العرب في مخاطباتها وكتاباتها جاء في كتاب بدائع الفوائد: ((السبيل القصد الذي يوصل إلى الله وهي طريق عليه قال الشاعر:

فهن المنايا أي واد سلكنه عليها طريقي أو عليَّ طريقها

وقد قررت هذا المعنى وبينت شواهده))[52] وقد تردد هذا التركيب في القران الكريم كثيراً ومنه قوله تعالى :

هَذَا صِراطٌ عَلَيَّ مُسْتقِيمٌ) الحجر: 41، وكذلك: (إِنَّ رَبِيّ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) هود: 56، و(عَلَى اللهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ) النحل: 9، و(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطي مُسْتَقيماً فأتبعُوهُ ولَا تَتبعُواْ السُّبُل فَتَفَرَّقَ بكُمْ عَن سَبِيلِهِ) الأنعام: 153، ومما جاء أيضاً قوله: إن المضمر هو المستتر فهو المضمر في النية مخفي في الخلد والإضمار هو الإخفاء))[53]، ويبتعد ابن قيم قليلاً فيحاول إعطاء الكلمة بعداً دلالياً أكثر إذ يذكر لها أكثر من مرادف فيقول: ((قال تعالى: (وَللهِ ٱلأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى فٱدْعُوُهُ بِهَا) الأعراف: 180 وهو مرتبتان . إحداهما دعاء ثناء وعبادة والثاني دعاء طلب ومسألة ((كذا)) فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى وكذلك لا يسأل إلا بها فلا يقال يا موجود أو يا شيء أو يا ذات اغفر لي وارحمني ... والعبارات المطابقة للقران وهي الدعاء المتضمن للتعبد والسؤال فمراتبها أربعة ((كذا)) أشدها إنكار عبارة الفلاسفة وهي التشبه وأحسن منها عبارة من قال التحلق، وأحسن منها عبارة من قال التعبد ، وأحسن من الجميع الدعاء وهي لفظ القران))[54] ، وجاء أيضاً: ((والثالث أن يقصد به قصد الآلة التي يحصل بها الفعل ويقع بها كالخمار والغطاء السداد لما يخمر به ويغطى ويسد به فهذا آلة محضة والمفعول هو الشيء المخمر والمغطى والمسدود))[55]، وقد ورد أيضا ((أفلا ترى

كيف أفاد وصفك لها بأنها طريق السالكين الناجين قدراً زائداً على وصفك لها بأنها طريق موصلة وقريبة سهلة مستقيمة))[56]، فقوله السالكين الناجين هي دلالة على توسعه في استخدام المعنى بطرق مختلفة ومن ذلك قوله: ((توسمت فيك كذا أي تفرسته كأنك أخذت من السيما وهي فعلاً السمة وهي العلاقة)[57]، وقد ورد ما نصه: ((وستر الوجه بالملاءة، والخمار والثوب))[58] فقد توسع في ذكر الستر فأعطى له أكثر من لفظة ، وكذلك جاء ((المحب يهرب إلى العزلة، والخلوة بمحبوبه والتعلق بذكره كهرب الحوت إلى الماء والطفل إلى أمه))[59]، فقد منح الخلوة معنى العزلة ومما جاء أيضاً ((أنه جعلها مهاداً وفراشاً، وقراراً، وكفاناً للأحياءِ، والأموات))[60] فهو هنا قد استخدم أكثر من لفظة للدلالة على معنى الفراش فسماه القرار وسماه المهاد وكذلك مما جاء لديه متوسعاً في الدلالة على معنى الفائدة ((إن الله تعالى أودع في الأرض من المنافع والمعادن، والأنهار، والعيون، والثمرات، والحبوب، وأصناف الحيوانات، وأمتعتها، والجبال، والجنان، والرياض، والمراكب البهية، والصور البهيجة، ما لم يودع في النار شيئاً))[61] وفي كل المفردات التي مرت قصد واحد هو المنفعة مرادف بين هذه الكلمات للوصول إلى هذا القصد.

المشترك

المشترك: هو دلالة اللفظ على أكثر من معنى دلالة متفقة[62] وقد تردد هذا المعنى عند الكثير من علماء العربية نذكرهم على التوالي سيبويه[63]، والمبرد[64]، وابن جني[65]، وابن فارس[66]، وفي ذلك يقول الدكتور احمد مختار عمر : ظهرت في اللغة العربية منذ وقت مبكر كتب كثيرة تعالج ظاهرة المشترك فمنه ما إتجه لدراسة القران الكريم ومنه ما إتجه لدراسة الحديث النبوي الشريف ومنه ما إتجه لدراسة اللغة ككل، ومن الكتب التي ألفت في هذا المجال، الوجوه والنظائر (أو الأشباه والنظائر) لمقاتل بن سليمان البلخي (ت150 هـ) والوجوه والنظائر في القران لهارون بن موسى الأزدي (ت170هـ) ثم كتب فيه الحسين بن محمد الدمغاني تحت الاسم نفسه، وممن الف فيه ابن الجوزي، وخصص السيوطي للمشترك في القران الكريم القسم الأعظم من كتابه (معترك الأقران في إعجاز القران) وقد عد السيوطي في اعجاز القران الفاظه المشتركة، أما الذي توجه لدراسة المشترك اللفظي في الحديث النبوي فقط فلم يصل منه سوى كتاب واحد هو: (كتاب الأجناس من كلام العرب وما أشبه في اللفظة واختلف في المعنى) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت324 هـ) وأما النوع الثالث الذي إتجه إلى دراسة المشترك اللفظي في اللغة العربية ككل فقد كان من رواده الأصمعي. واليزيدي وأبو العميثل وكراع النمل، ولم يختلف اللغويون القدماء على وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية بل انعقد إجماعهم على وجوده[67]، وللمحدثين وجهات نظر مختلفة تتقاطع فيما بينها فمنهم من أنكره كفندريس[68]، ورمضان عبد التواب[69]، ومنهم من يتصدى لهذا الرفض لكنه يقف موقفاً متوازناً إزاء هذه الظاهرة كإبراهيم أنيس[70]، وعلي عبد الواحد وافي[71]. إن ظاهرة المشترك اللفظي كأي ظاهرة لغوية أخرى تخضع لجملة أمور من هذه الأمور التطور بشكله المطلق الدلالي، والصوتي المتولد من التطور اللغوي التاريخي للغة وانتقالها بين الأقوام المختلفة سواءً على مستوى التعاقب في البيئة الواحدة أو البيئات المختلفة أو عن طريق الاقتراض اللغوي على سبيل الاستعارة الواسعة أو اختلاف اللهجات وهو الأهم ومن بين مجموع ما ذكر يتضح ذلك مما يرد في معجمات اللغة العربية فقد دأبت بعض القبائل على استخدام مسميات لدلالة محددة تسميها لهجة أخرى بمسميات أخرى وعلى سبيل المثال لا الحصر(العهن في لهجه وهو الصوف نفسه في لغة اخرى وننشرها في لهجة ننشزها في أخرى) وغير ذلك الكثير الذي خلق المشترك اللغوي في اللغة كلها بعد أن ذابت القبيلة إلى حد ما[72].

ولوعدنا إلى صلب الموضوع لوجدنا أن ابن قيم لن ينص على تناول المشترك على إنه موضوع مستقل يدرسه ويفصله في سياق دلالي عام بل يستخدم المفردة وأنواعها السياقية بشكل عفوي بسيط ليدلل بها على مقدرته البلاغية في التصرف بالألفاظ واستعراض مهارته الأسلوبية، وقابليته العلمية في مجاله ومن الأمثلة على ذلك إن العرب دأبت على تسمية المطر بالرزق وقد ورد هذا المسمى عند ابن قيم إذ قال: ((فالرزق المطر وما وعدنا به الجنة وكلاهما في هذه الجهة))[73] ويتصرف ابن قيم في المفردة القرآنية، فيوجد لها معاني لم ترد عند غيره فيقول مثلاً: ((قلت الصيحة في قصة صالح في معنى العذاب والخزي والصرخة للخير،

وللاستغاثة))[74] ومن المفردات المشهورة في الاشتراك لفظة العين، يوردها ابن قيم كما عرف عنها من كثرة الاشتراك فيقول عنها: (وأما العين الجارية فمشبه بعين الإنسان لموافقتها لها في كثير من صفاتها، وأما عين الإنسان فمسماة بما أصله أن يكون صفةً ومصدراً لان العين في أصل الوضع مصدر كالدين والزين)[75] ولابن قيم طريقة جديدة في استقصاء المشرك تكاد تكون خاصة به إذ انه يجد ألفاظا شائعة ينسب لها الاشتراك في المعنى كقوله: ((فان الشُرب بالضم هو المصدر وما المشروب فهو الشِرب بكسر الشين، قال تعالى في الناقة: (لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْب يَوْمٍ مَّعْلُومٍ) الشعراء: 155 فهذا هو المشروب كما تقول قسم من الماء وحظ ونصيب تشربه في يومها ولكم حظ وقسم تستوفونه في يومكم)[76] فهو يدعى أن الحظ والنصيب شرب والماء شرب ومما يستخدمه استخداماً مشتركاً هو كلمة سلام فهو يرى: ((إن تسمية الجنة بدار السلام وإضافتها إلى السلام ثلاثة أقوال:

احدها: إنها إضافة إلى مالكها السلام سبحانه

الثاني: إنها إضافة إلى تحية أهلها فإن تحِيتَّهم فيها سلام

الثالث: إنها إضافة إلى معنى السلامة أي دار السلامة من كل آفة ونقص وشر))[77].

ويتناول ابن قيم المشترك بشكل خاص فهو يرى أن المفردة التي يعدها البعض من المشترك هي في حقيقتها تحمل معاني دقيقة تبعدها عن الاشتراك مثال ذلك: ((قلم للمبري وبدون بريه أنبوب، وعهن للصوف المصبوغ وبدون صبغة صوف ووقود للحطب المشتعل ناراً وبدونها حطب، وركيه للبئر ذي الماء وراويه للإبل حاملات الماء وسجل للدلو فيها الماء فإذا ملئت فهي ذنوب ودلو بدونها)[78]، وكذلك فهو ينتقي من اللغة ما أعجبه ويمتاز عن غير فيزاوج بينه وبين الموروث القرآني.

ومن بدائع البدائع إشراك صاحبها لمسمى كلمة حبس في معان عدة في قوله: (فأول الحبوس صُلب الأب والثاني بطن الأم والثالث القماط والمهد والرابع المكتب والخامس الكد على العيال والسادس مرض الموت والسابع القبر فان وقفت في الثامن نسيت مرارة كل حبس تقدم.

ادخل حبس التقوى باحتيارك اياماً ليحصل لك الإطلاق على الدوام))[79]، ومن جديد البدائع اشتراك المعاني المختلفة في معنى واحد هو المطلق وهو اشتراك جديد لم يرد عند غير ابن قيم ولنقرأ ما يقوله: (الأمر المطلق والجرح المطلق والقلم المطلق والترتيب المطلق، والبيع المطلق، والماء المطلق، والملك المطلق، غير مطلق الأمر والجرح والعلم)[80]، وما ورد سلفاً ضرب من التفلسف في إيراد لمعنى جديد لم يسبق إليه ابن القيم في هذا المجال بالذات وهو غريب على المشترك العربي المعهود .

التقابل الدلالي

من الظواهر اللغوية التي تزخز بها العربية وتتسع في مجالاتها: الأسلوبية، والجمالية وتمنح المتكلم قدرةً كبيرة على التحرك داخل النص الأسلوبي واللغوي: التقابل الدلالي. فما التقابل؟ وما المقصود منه؟

يعرف التقابل بأنه : (وجود لفظتين تحمل إحداهما عكس المعنى الذي تحمله الأخرى مثل: الخير والشر، والنور والظلمة، والحب والكراهية، والصغيرة والكبيرة، وفوق وتحت، ويأخذ ويعطي ويضحك ويبكي)[81] ، وعلى الرغم من وجود هذا الظاهرة في اللغة العربية إلا أن (الاهتمام الذي لاقته هذا الظاهرة من اللغويين المحدثين كان ضئيلاً، وربما لم تشغل من اهتمامهم إلا قدراً يسيراً، ولم تستغرق مناقشتهم لها إلا بضعة اسطر)[82] والمتطلع إلى ما يكتب عن التقابل الدلالي يجد الخلط الواضح بين ظاهرة التقابل الدلالي وظاهرة الأضداد في اللغة لا بل يجد اكبر من ذلك إذ يجد بعضهم يشير إلى أن الظاهرة تعمم التقابل الدلالي والأضداد والمشترك اللفظي، والذي يقرأ ما قاله سيبويه عن ظاهرة التقابل يحس بأنه يشير إلى الأمر بشكل مطلق حيث يقول: (إعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى الواحد واتفاق اللفظين واختلاف المعينين)[83]، والمطلع على رأي ابن الأنباري يجده أكثر تحديداً ودقة مما جاء عند سيبويه وهو يمس الظاهرة عينها فيقول: ((وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين احدهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين، كقولك: الرجل والمرأة، والجمل والناقة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به))[84] والمتطلع لظاهرة التقابل يجدها ((سمة لغوية منظمة وطبيعية جداً ويمكن تعريفها بدقة متناهية، مع ذلك فالغريب أنها موضوع طالما أهمل في كتب علم الدلالة ولا يعطى عادةً مكاناً في القواميس))[85] وهي سمة عصرية جديدة، جديرة بالدراسة والتدقيق خليقة بلغة عظيمة حباها الله من الفخامة والسعة والشمول ما يتناسب مع فضيلة الكتاب الكريم الذي نزل بها، ولا يفوتني أن اذكر رأياً ظهر من دارستي لهذا الموضوع وهو أن هذا الموضوع إذا كان جديداً في مجال فقه اللغة فهو مطروق في البلاغة منذ نشوئها وظهورها بتسميات مختلفة لكنها تصبغ بصبغة المعنى في الدلالة وتميل إلى الشكل المجرد في البلاغة وهما الطباق والمقابلة.

إن ابن قيم لم ينص في بدائع الفوائد على أي ظاهرة لغوية أو بلاغية بعينها إنما تناول التشريعات العامة في تساوق جميل ينتقل فيه من موضوع إلى موضوع دون إشارة أو تحديد لموضوعٍ بذاته ومما جاء متقابلاً في كتاباته الآتي: ((لما كان المراد أن لكل عبد قعيدين قعيد عن يمينه وقعيدٌ عن شماله يحصيان عليه الخير والشر فلكل عبدٍ من يختص بيمينه

وشماله))[86]، وفي حديثه عن ذات الله يقول ابن قيم: (فهو المعطي والمانع والضار والنافع، والمنتقم والعفو، المعز المذل لان اقتران كل اسم من هذه بما يقابله)[87].

يستعمل ابن قيم نوعاً جديداً من التقابل في معنى المفردة متسقاً بذلك مع المعروف في اللغة فيقول: ((إن الطلب يتضمن أموراً ثلاثة طالباً ومطلوباً ومطلوباً منه ولا تتقوم حقيقته إلا بهذه الأركان الثلاثة))[88]، لقد وضع ابن قيم سلسلة متقابلة من ثلاث دلالات كضرب أسلوبي خاص أما فيما يأتي فهو يوضح معاني دلالية في حديث الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) حول الصلاة فيقول: (فجعل التكبير باب الدخول والتسليم باب الخروج)[89] ومن الترسل الجميل الذي يسير به ابن قيم على سجيته هو: (إذا عري العمل عن النية كان كالأكل والشرب فيترتب عليه الثواب والعقاب والمدح والذم)[90]، والممعن في أسلوب ابن قيم يجد الكثير من المفردات التي تتقابل تتردد في أسلوبه وكما وردت المتقابلات في النص السابق تتقابل في هذا النص إذ يذكر: (إن أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الأجر على المدح والذم وعلى الثواب والعقاب وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره وعلى تحقيق أمر وإبطال أمر والله اعلم)[91]. فيما مر استعراض للتقابل الدلالي عند ابن القيم وهو ظاهرة بارزة عنده لكنه لم يؤكد عليها ولم يشر لها في معرض حديثه في كتابه بدائع الفوائد لكن القارئ للكتاب والمدقق فيه يجدها واضحة دون حاجةٍ لتعريف أو إشارة .

القسم الثاني
الدلالة النحوية
الدلالة النحوية للجملة

التقديم والتأخير

من ميزات اللغة العربية القدرة العالية في التوسع في المعنى من خلال التقديم والتأخير في المفردات حيث تنتج عن ذلك معان مختلفة، جاء في (شرح السيرافي على الكتاب) في قوله (ضرب زيداً عبدُ الله) ((إنما قدموا المفعول هنا على الفاعل لدلالة الإعراب عليه فلم يضر من جهة المعنى تقديمه واكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسع في الكلام لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل))[92]، ومما جاء قريباً قوله تعالى: (وَجَعَلوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِن) الأنعام: 100 وليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت: وجعلوا الجن شركاء لله. وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل، السبب في أن كان ذلك كذلك هو إن للتقديم فائدة شريفة ومعنىً جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير))[93] ومما جاء في بدائع الفوائد قول ابن قيم في قوله تعالى: (فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) البقرة: 185، وفيه قولان: أحدهما من شهد المصر في الشهر. والثاني من شهد الشهر في المصر))[94] هذا بالنسبة للأسماء أما ما يفيد تقديم الاسم على الفعل أو الحرف فهو يقول: إنه ((لا ينبغي للاسم أن يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك زيداً ضربت قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن اجله صيغ وأما المفعول فلم يبالوا به إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل إلا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه))[95].

الخبر والإنشاء

يتسم الأسلوب اللغوي والنحوي عند العرب بوضوحٍ ومرونة قد تفتقدها اللغات الأخرى فقد ((يعبر عن الخبر بلفظ الإنشاء وعن الإنشاء بلفظ الخبر. ومما يعبر به عن الخبر بلفظ الإنشاء ما يقع بعد همزة التسوية أو غيرها من أدوات الاستفهام مما يفهم خبراً كقولنا: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) البقرة: 6 أي سواء عليهم إنذارك وعدمه ونحو (ما ادري أزيدٌ في الدار أم عمر)[96]، وقوله تعالى: (سَيَعْلَمُونَ غَدَاً مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِر) القمر: 26، وقولك: (لا أبالي أيهما فعلت)، و (وقد عرفت أيهم أبوك)، و (وقد عرفت أبو من زيد)، و (علمت ماذا فعل أخوك)

والأمر نحو قوله تعالى: (قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمن مَدّاً) مريم: 75 أي يمد له[97]، ونحو (تعال لأعطيك الكتاب)، و (أصدق ليثق الناس بك) فالتعليل هنا شبيه بجواب الطلب في قولك: (اصدق يثق الناس بك)، و(تعال أعطيك الكتاب)

والنهي نحو (لا تخن ليثق الناس بك)، و (لا تقترب من النار لتسلم) وغير ذلك. ومما عبر به الإنشاء لفظ الخبر قوله تعالى: (وَٱلْوَالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدهُنَّ حَوْلَيْن كَامِلَيْنِ) البقرة: 233، أي ليرضعن، وقوله تعالى: (وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ) البقرة: 228، أي ليرضعن، وقوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي اسْرآئيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إلاّ اللهَ) البقرة:83 [98]، أي لا تعبدوا. وقوله تعالى: تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم... يغفر لكم ذنوبكم) الصف: 11 [99]، أي آمنوا بدليل جزم (يغفر) ولو كان خبراً لم يجزم ونحو (حسبك الحديث)[100]، أي اكتف، ونحو (كفا كذباً)، ونحو (أنا أنهاك عن هذا الأمر) أي (انته). ونحو قوله تعالى: (يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا) النور: 17 أي لا تعودوا.

والخلاصة إن العبرة بمدلول العبارة لا بصورتها فإن كان مدلولها إنشاء كانت إنشاء وان كان مدلولها خبراً كانت خبراً بغض النظر عن صورة التعبير[101].

أما ابن قيم فيقول: (إن قوله أنت عَلَيَّ كظهر أمي يتضمن إنشاء وإخبار فهو إنشاء من حيث قصد التحريم بهذا اللفظ وإخبار من حيث تشبيهها بظهر أمه ولهذا جعله الله منكراً وزوراً فهو منكر باعتبار الإنشاء وزورٌ باعتبار الإخبار. وأما قوله إن المنكر هو الخبر الكاذب فالخبر الكاذب من المنكر والمنكر اعم منه فالإنكار في الإنشاء والإخبار فانه ضد المعروف)[102] لقد خصص ابن قيم دلالة الجملة بشكل مطلق من حيث الصياغة حيث وازن بين الصورة والدلالة.

إضافة الموصوف إلى الصفة

يمتنع قسم من النحاة من إضافة الموصوف إلى صفته حيث جاء عن ذلك قولهم: (لا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال: (قمح برٍ) ولا (رجلُ قائمٍ) وما ورد مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ كقولهم: (سعيدُ كُرْزٍ) فظاهر هذا انه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ، فيؤول الأول بالمسمّى، والثاني بالإسم، فكأنه قال: جاءَني مُسَمَّى كرز أي : مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤَوَّل ما أشبه هذا من إضافة المترادفين، كـ (يوم الخميس)

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤَوَّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: (حبة الحمقاء، وصلاة الأولى)، والأصل: حبَّةُ البقْلةِ الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والاولى: صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه– وهو البقلة، والساعة – وأقيمت صفتهُ مقامة، فصار(حبة الحمقاء، وصلاة الأولى) فلم يضف الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره)[103] أما ابن قيم فيرى غير ذلك إذ يقول: (أضافوا الموصوف إلى الصفة وان اتحد لأن الصفة تضمنت معنى ليس في الموصوف فصحت الإضافة للمغايرة وهنا نكته لطيفة وهي أن العرب إنما تفعل ذلك في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب للأعلام كما قالوا زيد بطة أي صاحب هذا اللقب وأما الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف إليه لعدم الفائدة المخصصة التي لأجلها أضيف الاسم إلى اللقب فانه لما تخصص به كأنك قلت صاحب هذا اللقب وهكذا في مسجد الجامع وصلاة الأولى فانه لما تخصص الجامع بالمسجد لزمه كأنك قلت صاحب هذا

الوصف فلو قلت زيدٌ الضاحك وعمرو القائم لم يجز وكذلك إن كان لازماً غير معرفة تقول مسجد جامع وصلاة أولى[104].

ومما جاء به ابن قيم في الإضافة قوله : (إنما أضيفت ظروف الزمان إلى الأحداث الواقعة فيها نحو يوم يقوم زيد يقول لأنها أوقات لها وواقعة فها فهي لاختصاصها بها أضيف إليها وهذا بخلاف ظروف المكان لأنها لا تختص بكل الأحداث فان اختصت غالباً حسنت الإضافة نحو هذا مكان يجلس القاضي ويكون بمنزلة يوم يجلس القاضي سواء وربما أضيفت أسماء الزمان إلى أحداث لا تقع فيها لاتصالها بها كقوله تعالى: (لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ) البقرة: 187 فالليلة من ظروف الزمان وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها فلما جاز في بعض الكلام أن يضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث وان لم يكن واقعاً فيه أضافوه إلى الفعل لفظاً وهو مضاف إلى الحدث معنى وأقحم لفظ الفعل إقرارا للمعنى وتخصيصاً للغرض ورفعاً لشوائب الاحتمال)[105] ومما أشار إليه ابن مالك (ت 672 هـ) وشرحه ابن عقيل (ت769 هـ قوله: إن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين: احدهما: ما يضاف إلى الجملة لزوماً والثاني ما يضاف إليها جوازاً، وأشار في بيتي الألفية:

وابن أو أعرب ما كإذا قد اجريا واختر بنا متلو فعلٍ بنيا

وَقَبلَ فِعْلٍ معربٍ أو مبتدأ اعرب ومن بنى فَلَن يفنَّدا

إلى إن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواءُ أضيف إلى جملة فعلية صُدّرت بماض، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية، نحو (هذا يوم جاء زيد، ويوم يقوم عمرو، ويوم بكر قائم) وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف[106].

والفكرة هي إن الإضافة غير محدودة باسم لكن ابن قيم أشار إلى الظروف خاصة وحددها بالإضافة إلى **الأحداث الواقعة فيها.**

جملة الشرط

لم يشترط النحاة زمناً محدداً لجملة الشرط ففي ذلك يقول الدكتور فخري قباوه في حديثه عن جمله الشرط: (والحق أنها إذا كان فعلها ماضياً لا محل لها من الإعراب لأنها لم تقع في موقع المفرد، وإنما هي في موضعها على الأصل وفعلها في محل جزم. وإذا كان فعلها مضارعاً فهي أيضاً لا محل لها، وفعلها يجزم بالأداة، وقد يجزم. بحرف جازم بعدها أو يبنى، ويكون في محل جزم بها أيضاً)[107] ويضيف الدكتور فاضل السامرائي أمراً آخر فيقول: يكون الشرط بحسب الجواب فان كان الجواب خبراً كان خبراً، وان كان إنشاء فهو إنشاءٌ فقولك: (ان جاء زيدٌ اكرمته) وقوله تعالى: (إِن تَتَّقُواْ اللهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً) الأنفال: 29 خبر.

وقولك (إن جاءك زيد فأكرمه)، وقوله تعالى: (فَان جَآؤُوكَ فٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُم) المائدة : 42 إنشاء[108]، ويضيف النحاة أمراً آخر غير ما ذكر هو: (إن الشرط يعني في الأصل ارتباط حدث بآخر، ارتباطاً سببياً، ليكون احدهما سبباً، والآخر نتيجة. وهذا يقتضي إن يتعلق الحدث الثاني بالأول، فيقع لوقوعه ، ويمتنع لامتناعه أو يمتنع لوقوعه[109]. أما ابن قيم فيرى: (أن جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل حصل كان كذا ولا يتضمن لنفي القول من قال قد كان كذا فهذا يقتضي الاستقبال وتارة يكون مقصودة

ومضمنه جواب سائل هل وقع كذا أورد قوله قد وقع كذا فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً لا لفظاً ولا معنى بل لا يصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجلٍ هل أعتقت عبدك فيقول إن كنت قد أعتقته فقد أعتقه الله فما للاستقبال هنا معنى قط)[110] ومما ذكر نجد أن قيم يناقش زمن جملة الشرط فينسبه إلى الاستقبال ويتجاهل الماضي في حال يتساوى الزمن عند باقي النحاة

فعل الحال والجملة الحالية

لا يختلف ابن قيم في نظرته لفعل الحال عن باقي النحاة فهو يرى: (إن فعل الحال لا يكون مستقبلاً وان حَسُنَ فيه عُدَّ بما لا يكون المستقبل حالاً أبداً ولا الحال ماضياً وأما ما جاء في زيدٍ يسافر غداً فعلى تقدير الحكاية له إذا وقع وهي حال مقدرة ومنه قوله تعالى: (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ) الأنعام: 27. والوقوف مستقبل لا محالة ولكن جاء بلفظ الماضي)[111] لذلك يجب أن تكون الجملة الحالية حالية الزمن بالنسبة للفعل– والمقصود بذلك أن تكون مصاحبه للفعل– أو قريبةً منه ويقتضي هذا ألا تكون مصدره بدليل استقبال كأداتي التنفيس (السين أو سوف) و(لن)، وألا تكون جملة ماضوية غير مقربة من الحال بأداة، وذلك لأن الفعل المستقبل لا يقع موقع الحال لأنه لا يدل عليه فلا يقال: (جاء محمد ضحك)، لذلك يشترط البصريون ان تسبق (قد) الفعل الماضي لأن (قد) تقربه من الحال لأنه يقال: قد قامت الصلاة قبل حال قيامها، ولأنه يجوز في التركيب أن يقترن به كلمة الآن أو الساعة فيقال: ((قد حضر الآن أو الساعة فلان))، وأما قوله تعالى: ((أَو جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) النساء: 90 فإنه عندهم على تقدير ((قد)) يؤيد ذلك قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم: (أَو جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ) النساء:90 وقد أجاز ذلك الكوفيون دون تقدير اعتماد على الشكل اللغوي المنطوق فحسب[112].

وكذلك يجب إن تكون الحالية جملة خبرية أي محتملة للصدق، والكذب لذاتها، فلا تكون إنشائية لأن الحال صفة لصاحبها في المعنى والإنشاء لا يوصف به، فكذلك الحال: وما ورد على غير ذلك فإنه على تأويل القول المحذوف المقصود به الحكاية[113].

امتناع مجيء الحال من المضاف إليه

يمنع ابن قيم ((مجيء الحال من المضاف إليه لان الحال شبه الظرف والمفعول فلا بد لها من عامل ومعنى الإضافة اضعف من لامها ولامها لا تعمل في ظرف ولو مفعول فمعناها أولى بعدم العمل (فأن قلت) فاجعل العامل فيها هو العامل في المضاف قلت هو محال لا يجب اتحاد العامل في الحال وصاحبها فلو كان العامل فيها هو العامل في المضاف لكانت حالاً منه دون المضاف فتستحيل المسألة ((كذا)) فأما إذا كان المضاف فيه معنى الفعل نحو قولك هذا ضارب هندٍ قائمة وأعجبتني خروجها راكبةً جاز انتصاب الحال من المضاف إليه لان ما في المضاف من معنى الفعل واقع على المضاف إليه وعامل فيما هو حال منه وعلى هذا جاء قوله تعالى: (قَالَ النَارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِيْنَ فِهَا) الأنعام: 128، وقوله تعالى: (أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَارِ خَالِدِيْنَ فِيْهَا) التغابن:10، فإن ما في مثوى وأصحاب من معنى الفعل يصح عمله في الحال بخلاف

قولك رأيتُ غلام هندٍ راكبة فإنه ليس في الغلام شيء من رائحة الفعل وقد يجوز انتصاب الحال عن المضاف إليه إذا كان المضاف جزءه نحو رأيت وجه هندٍ قائمة لأن البعض يجري عليه حكم الكل في اقتضاء العامل له فجاز أن يعمل في بعض صاحبها لتنزله منزلته وسريان حكم البعض إلى الكل لا ينكر لا لغةً ولا شرعاً ولا عقلاً))[114] في حين أن الرضي يطلق الأمر على عواهنه بقوله: ((وأما إذا كان ذو الحال مجروراً فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه إتفاقاً، سواء كانت الإضافة محضة، كما في قوله تعالى: (اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفاً) النحل:123 أو لا نحو: جاءتني مجرداً ضاربهُ زيدٍ، وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً))[115] إذن فالرضي لا يمنع مجيء الحال من المضاف اليه كما جاء عند ابن قيم لكنه يمنع تقدمه على المضاف تبعاً لامتناع تقدم المضاف اليه على المضاف.

هذا بسراً

يفرد ابن قيم حيزاً يفلسف فيه قول القائل: ((هذا بسراً أطيب منه رطباً)) بقوله: ((وهذا بسراً أطيب منه رطباً فيها أسئلة عشرة. احدها ما جهة انتصاب بسراً ورطباً أعلى الحال أم خبر كان. الثاني إذا كانا حالين فما هو صاحبهما. الثالث ما العامل في الحالين هل هو أفعل التفضيل أو اسم الإشارة أو غير ذلك. الرابع إنكم إذا جعلتم العامل أفعل التفضيل لزم تقديم معمول أفعل التفضيل عليه والاتفاق واقع على امتناع زيدٌ منك أحسن وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال. الخامس متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين ومتى لا يجوز وما ضابط ذلك. السادس هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين جميعاً أم لا. السابع كيف تصورت الحال في غير المشتق. الثامن إلى أي شيء وقعت الإشارة بقولهم هذا. التاسع هلا قلتم أن بسراً ورطباً منصوبان على خبر كان وتخلصتم من هذا كله. العاشر هل يشترط في هذه المسألة ((كذا)) أن يكون الاسمان المنصوبان اسمين لشيء واحد باعتبار صفتين ويجوز أن يقع بين شيئين مختلفين نحو بسراً أطيب منه عنباً))[116]. بعد هذه الأسئلة العشرة يسهب ابن قيم في شرح وتعليل هذه الأسئلة بشكل لا يمكننا من الاسترسال في ذكره لطوله أولاً ولضيق مجال هذا البحث ثانياً ولكن يمكننا ذكر آراء كبار النحاة وتعليقاتهم على هذا الموضوع. ومن ذلك قول المبرد في المقتضب: ((وأما قولهم: مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون. ومررت برجل خَيْرَ ما يكون خَيْرٍ منك خير ما تكون . فهذا على إضمار إذ كان، وإذا كان، وأحتمل/ الضمير؛ لأن المعنى يدل عليه. والتقدير: مررت برجل خيرٍ منك إذا كان خير ما يكون إذا كنت خير ما تكون. ومثل هذا قولك: هذا بسراً أطيب منه تمراً فإن أومأت إليه وهو بُسْر، تريد: هذا إذا صار بسْراً أطيب منه إذا صار تمراً، وان أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بسراً أطيب منه تمراً، أي هذا إذا كان بُسْراً أطيب منه إذ صار تمراً، فإنما على هذا يُوَجَه؛ لأن الانتقال فيه موجود))[117]. أما في مفصل الزمخشري فقد جاء على لسان الزمخشري قوله: ((والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب. تقول: ((هذا بسراً أطيب منه رطباً))، وجاء في تعليق إبن يعيش قوله: إعلم إن هذا الفصل قد إشتمل على مسائل من أبواب متعددة، لكنه جَمَعَها كلها كونها أسماء غير صفات، وقعت أحوالاً. فمن ذلك قولهم: ((هذا بُسْراً أطْيَبُ

منه تَمْراً))، ف ((هذا)) مبتدأ، و ((بسراً)) حالٌ، و ((أطيب منه)) خبرُ المبتدأ، و ((بسراً)) و ((تمراً)): حالان من المشار إليه، لكن في زمنين، لأن فيه تفضيل الشيء زمان من أزمانه على نفسه في زمن أخر. ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضياً، ويجوز أن يكون مستقبلاً. ولابد من إضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد، فإن كان زماناً ماضياً، أضمرت ((إذ)) وإن كان زماناً مستقبلاً، أضمرت ((إذا)) وكانت الإشارة إليه في حال ما هو بلح. والعامل في الحال ((كان)) المضمرة، وفيها ضمير من المبتدأ. وهذه ((كان)) التامة وليست الناقصةَ، إذ لو كانت الناقصة، لوقع معها المعرفة، وكنت تقول: ((هذا البسر أطيب منه التمر))، لأن ((كان)) تعمل في المعرفة عملها في النكرة. فلمّا إختص الموضعُ بالنكرة، عُلم إنها التامّةُ، وإنّ إنتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر))[118]. أما شرح الرضي على كافية إبن الحاجب فيفيد بأن الأحوال تتغير تبعاً للجملة ((فمنها جاءت غير مشتقة قياساً... ومنها ما يقصد به التشبيه،.. ومنها ما يؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة... ومنها ما تقصد فيه التقسيط فتجعل لكل جزءٍ من أجزاء مجزّأ قسطاً... ومنها ما يأتي مفصلاً تفصيلاً معيناً... ومنها ما هو أصلٌ لصاحبه... ومنها ما هو موضوعنا نحو: هذا بسراً أطيب منه أو من غيره رطباً، وضابطه أن يفضل الشيء على نفسه أو غيره بإعتبار طورين))[119]. ومن المذكور نجد إن إبن قيم ينظر الى بعض مسائل النحو نظرات خاصة تحسب له وقد يعتمد في بعضها على كبار النحاة مع الإشارة إلى ذلك إشارة واضحة تدل على سعة الرجل أولاً وأمانته ثانياً.

الابتداء بالنكرة

من الموضوعات النحوية التي طرحها ابن قيم في كتابه طي البحث هو الابتداء بالنكرة وذلك بقوله: ((ما الحكمة في الابتداء بالنكرة ههنا مع إن الأصل تقديم الخبر عليها ؟ فهذا سؤال قد تضمن سؤالين. أحدهما حكمة الابتداء بالنكرة في هذا الموضع. والثاني إنه إذا قد إبتدأ بها فهلا قدم الخبر على المبتدأ لأنه قياس الباب نحو في الدار رجل (والجواب عن السؤال الأول) أن يقال: النحاة قالوا إذا كان في النكرة معنى الدعاء مثل: سلام لك، وويل له جاز الابتداء بها لأن الدعاء معنى من معاني الكلام فقد تخصصت النكرة بنوع من التخصيص فجاز الابتداء بها وهذا كلام لا حقيقة تحته فإن الخبر أيضاً نوع من أنواع الكلام ومع هذا فلا تكون جهة الخبر مسوغةً للابتداء بالنكرة فكيف تكون جهة الدعاء مسوغة للابتداء بها. و أما الفرق بين كون الدعاء نوعاً والخبر نوعاً والطلب نوعاً وهل يفيد ذلك تعيين مسمى النكرة حتى يصلح الإخبار عنها فإن المانع من الأخبار عنها ما فيها من الشياع والإبهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها و لا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبراً))[120]، ومما أشار اليه سيبويه في كتابه دون أن يظهره ويثير حوله تساؤلاً في باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة قوله: أن ((قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك. وإنما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفيَ أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَه مثل هذا. وإذا قلت: كان

رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جَهِلَهُ. لو قلت: كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقلٌ وإن من قومٍ. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح. ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضع واجب، لو قلت كان أحدٌ من آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفياً عاماً.))[121] وإما إبن جني فهو يفترض التقدير لتعليل الابتداء بالنكرة فيقول: ((وأما قولهم (شرٌ أهر ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي ما أهرَ ذا ناب إلا شرٌ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى؛ ألا ترى إنك لو قلت : أهر ذا ناب شرٌ لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت ما أهر ذاب ألا شر كان ذلك أوكد، ألا ترى إن قولك: ما قام إلا زيد أوكد))[122] ، وفي رأي المتواضع إن الخبر هنا قد إختلف في جملتي إبن جني فما تصلح فيه الجملة الأولى قبل التقدير غير ما تصلح فيه الثانية والعرب تقول إن عدم التقدير أولى من التقدير. ومما ذكره الزمخشري نقلاً عن العرب قولهم: ((شرٌ أَهَرَ ذا ناب))؛ و ((تحت رأسي سَرْجٌ))، و ((على أبيه دِرعٌ)) ... ومعنى ((شرٌ أهر ذا ناب)) إنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه إلا لسوء ظن. ولم يكن غرضهم الإخبار عن شَرٍ، وإنما يريدون الكلب أهره شر))[123] فقد سوغ إبن يعيش ما جاء عن الزمخشري في تقديم النكرة بالابتداء بها. وفي إرتشاف الضرب جاء عن أبي حيان الآتي: ((والإسناد إلى المبتدأ تارةً يكون بإعتبار اللفظ نحو: زيدٌ ثلاثي، وتارةً بإعتبار مدلوله نحو: زيدٌ قائمٌ، وتارة بإعتبار المعنى ومن ذلك، سواء عَلَىَ أقُمْتَ أم قَعَدْتَ فالجملة في موضع المبتدأ، والمعنى قيامُك وقعودك سواءٌ عَلَىَ، وقيل سواءٌ مبتدأ، والجملة في موضع الخبر والقولان عن أبي علي وأجاز بعضهم أنْ يكون سواءٌ مبتدأ والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر))[124]. إذن فالنكرة بمعناها لا بتعريفها فقط والكلام لا يذكر إلا لمعنى ولو فرغ الكلام من المعاني لأصبح ضرباً من اللغو الفارغ. وقد كرر إبن قيم ذكر الابتداء بالنكرة بقوله: ((ما الحكمة في إبتداء السلام بلفظ النكرة وجوابه بلفظ المعرفة فتقول سلام عليكم فيقول الراد وعليك السلام فهذا سؤال يتضمن لمسألتين ((كذا)) إحداهما هذه. والثانية إختصاص النكرة بالابتداء المكاتبة والمعرفة بآخرها والجواب عنها بذكر أصل نمهده ترجع إليه مواقع التعريف والتنكير في السلام، وهو إن السلام دعاء وطلب، وهم في ألفاظ الدعاء والطلب إنما يأتون بالنكرة أما مرفوعة على الابتداء وأما منصوبة على المصدر فمن الأول ويل له ومن الثاني خيبةٌ له وجدعاً وعقراً وتربا وجندلاً هذا في الدعاء عليه. وفي الدعاء له سقياً ورعياً وكرامةً ومسرةً فجاء سلامٌ عليكم بلفظ النكرة كما جاء سائر ألفاظ الدعاء. وسر ذلك إن هذه الألفاظ جرت مجرى النطق بالفعل ألا ترى إن سقياً ورعياً وخيبة جرى مجرى سقاك الله ورعاك وخيبة، وكذلك سلام عليك على جارٍ مجرى سلمك الله والفعل نكرة فأحبوا أن يجعلوا اللفظ الذي هو جارٍ مجراه كالبديل منه نكرة مثله وأما تعريف السلام في جانب الراد فنذكر أيضاً أصلاً يعرف به سره وحكمته وهو إن الألف واللام إذا دخلت على إسم السلام تضمنت أربعة فوائد ((كذا)) إحداها الإشعار بذكر الله تعالى لأن السلام المعرف من أسمائه... و (الفائدة الثانية) إشعارها بطلب معنى السلامة منه للمسلم... و(الفائدة الثالثة) إن الألف واللام يلحقها معنى العموم في مصحوبها والشمول فيه في بعض المواضع، و(الفائدة الرابعة) إنها تقوم مقام

الإشارة إلى المعين كما تقول ناولني الكتاب وإسقني الماء لما هو حاضر بين يديك فإنك تستغني بها عن قولك هذا فهي مؤدية معنى الإشارة))[125] أما عند سيبويه فإنه يرى إن بعض النكرات ما يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء حيث يذكر الأتي: فقولك ((سلامٌ عليك و لَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويح لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وعولةٌ لك، وخيرٌ له، وشرٌ له، و(لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَالِمِينَ) هود: 18، فهذه الحروف كلها مبتدأةٌ مبنيٌ عليها ما بعدها، والمعني فيهن إنك إبتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما إن حسبُكَ فيها معنى النهي وكما إن رحمة الله عليه فيه معنى رَحِمَهُ الله . فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتسجيتها))[126] للمبرد تصوره الخاص للابتداء بالنكرة فهو يرى إن المبتدأ لا يكون: ((إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات إلا ترى إنك لو قلت رجل قائمٌ، أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئاً؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مِثْله كثيراً... ولو قلت خيرٌ منك جاءَني، أو صاحب لزيدٍ عندي جاز وإن كانا نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياها من المعارف))[127]. لا يفلسف إبن جني الابتداء بالنكرة ولا يختلق الذرائع لذلك بل يقصد الابتداء بها على مدى الفائدة فيقول: ((يجوز الابتداء بالنكرة إذا أفادت، كقولهم: أَمْتٌ من حجر لا فيك، شَرٌ أَهَرَ ذا ناب، سَلامٌ عليك، (وَيْلٌ لِلْمُطَفِفِينَ) المطففين: 1))[128] ، فلا يضيف لما ورد أكثر من هذا وكذلك شأن الزمخشري في شرح المفصل فهو يقول: ((وقد إبتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة. وتلك المواضع: النكرة الموصوفة؛ والنكرة إذا إعتمدت على إستفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر على النكرة ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، وتقدم عليها، نحو: ((تحت رأسي سراج))، ((ولي مالٌ))، وإذا كان في تأويل النفي، نحو قولهم: ((شرٌ أَهَرَ ذا ناب)). فإما النكرة الموصوفة، فنحو قولك: ((رجل من بني تميم جاءني))، ومثله قوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ) البقرة:221؛ لما وصف الرجل بأنه من تميم، والعبد بأنه مؤمن، تخصص... يضيف إبن جني في الموضوع نفسه قوله: إنهم إستقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ، أخروا المبتدأ، وقدموا الخبر. وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه، لأنه وقع موقع الخبر ومن شروط الخبر. أن يكون نكرة، فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علماً إنه المبتدأ. ومن ذلك قولهم: ((سلامٌ عليك))، و ((ويلٌ له)). قال الله تعالى: (سَلاَمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِي) مريم:47، و (وَيْلٌ لِلْمُطَفِفِينَ) المطففين: 1. ومن ذلك: ((أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك))[129]، فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى، إنما هي دعاءٌ، أو مسألةٌ، فهي في معنى الفعل))[130] ، وفي شرح الرضي على كافية إبن الحاجب جاء الأتي: ((ففي قولك: سلامٌ عليك بمعنى المصدر: سلّمَكَ الله، أي جعلك سالماً، فالأصل: سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه وإستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا ((سلام)). وكذلك أصل: ((ويلٌ لك)): هلكتُ ويلاً أي هلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضاً لغياب معنى الحدوث))[131] وفيما ذكر نجد تفسيرات مختلفة نسبياً عما ذكره إبن قيم.

الإخبار عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء

يفلسف ابن قيم أمر الإخبار عن المؤنث الذي يتمثل بكلمة الرحمة بالخبر قريب في قوله تعالى: (إِنَ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ) الأعراف: 56 بإثني عشر مسلكاً لا يتسع المقام للإسهاب في تفصيلها عليه سألخص الحديث عنها فيما يأتي: فهو يرى: في المسلك الأول إن فعيلاً على ضربين أحدهما يأتي بمعنى فاعل كقدير وسميع وعليم، والثاني يأتي بمعنى مفعول كقتيل وجريح وكف خضيب، و (المسلك الثاني) إن قريباً في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى كقول الأعشى[132]:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً

فكف مؤنث ولكن تأويله بمعنى عضو وطرف فذكر صفته وكذلك تؤول الرحمة وهي مؤنثة بالإحسان فيذكر خبرها.

أما (المسلك الثالث) إن قريباً في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال إن مكان الرحمة قريب من المحسنين ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره. و(المسلك الرابع) إنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قال إن رحمة الله شيء قريب. و(المسلك الخامس) إن هذا من باب إكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول ذي الرمه[133]:

رويداً كما إهتزت رماح تسفهد أعاليها مر الرياح النواسم

فأنث المر المضاف إلى الرياح. و (المسلك السادس) فهو من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن ألأخر لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه فإذا ذكر أغنى عن ذكره لأنه يفهم منه . ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى: (إن نَشَأ ننُزِلْ عَلَيْهِم مِنَ ٱلسَمَآءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) الشعراء : 4 فإستغنى عن خبر الأعناق بالخبر عن أصحابها ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى: (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أن يُرْضُوُه) التوبة: 62. المعنى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك فإستغنى بإعادة الضمير إلى الله إذ إرضاؤهُ هو إرضاء رسوله فلم يحتج أن يقول يرضوهما. و (المسلك السابع) إن قربه تبارك وتعالى من المحسنين وقرب رحمته منهم متلازمان لا ينفك أحدهما عن الأخر فإذا كانت رحمته قريبة منهم فهو أيضاً قريب منهم (المسلك الثامن) إن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تثنى ولا تجمع فحقها أن لا تؤنث وهذا مسلك ضعيف جداً فإن الله سبحانه حيث ذكر الرحمة أجرى عليها التأنيث. (أما المسلك التاسع) فهو يفيد بأن القريب يراد به شيئان أحدهما النسب والقرابة، فهذا بالتاء فتقول: فلانة قريبةٌ لي، والثاني قرب المكان وهذا بلا تاء تقول جلست فلانة قريباً مني ولا تقول قريبةً مني، وهو أيضاً ضعيف فإن هذا إنما هو إذا كان لفظ القريب ظرفاً فإنه يذكر كما قال: تقول: جلست المرأة مني قريباً فإما إذا كان إسماً محضاً فلا وفي (المسلك العاشر) جاء قوله: إن تأنيث الرحمة لما كان غير حقيقي ساغ فيه حذف التاء تقول طلع الشمس وطلعت الشمس وهذا المسلك أيضاً فاسد فإن هذا إنما يكون إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث فإما إذا أسند إلى ضميره فلا بد من التاء كقولك الشمس طلعت وتقول الشمس طالعة ولا تقول طالع لأن في الصفة ضميرها فهي بمعنى الفعل. وجاء

في (المسلك الحادي عشر) إن قريباً مصدرٌ لا وصف وهو بمنزلة النقيض مجرد من التاء، فجرد من التاء لأنك إذا أخبرت عن المؤنث بالمصدر لم تلحقه التاء ولهذا تقول إمرأة ولا تقول عدلة وإمرأة صوم، وهذا المسلك من أفسد ما قيل عن القريب فإنه لا يعرف إستعماله مصدراً أبداً وإنما هو وصف والمصدر هو القرب لا القريب . وفي (المسلك الثاني عشر) إن فعيلاً وفعولاً مطلقاً يستوي فيها المذكر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي كما قال جرير[134]:

أتنفعك الحياة وأم عمرو قريب لا تزول ولا تزارُ[135]

تعددت آراء النحاة في هذا المجال ووضع كل واحدٍ منهم تسويفاً خاصاً به وتوضيحاً أو تأويلاً ولم يتطرق سيبويه في الكتاب إلى هذا الموضوع[136]، وفي معاني القرآن للفراء جاء الأتي وقوله تعالى: (إنَ رَحْمَتَ اللهِ قريبٌ من المحسنين) الأعراف : 51 ذكرت قريباً لأنه ليس بقرابة في النسب. قال: ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب، أو فلانة منك قريب في القرب. والبعد ذَكَروا وأنَثوا. وذلك إن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكانٍ قريب. فجعلَ القريب خلفاً من المكان[137]، وفي أقدم النصوص البلاغية جاء عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 211 هـ) قوله: (إن رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ من المُحسنين) الأعراف: 56 هذا وضع يكون في المؤنثة والثنتين والجمع منها بلفظ واحد ولا يدخلون فيها الهاء لأنه ليس بصفة، ولكنه ظرف لهن وموضع، والعرب تفعل ذلك في قريب وبعيد قال الشنفرى[138]:

تؤرَقي وقد أمستَ بعيداً وأصحابي بَعَيْهم أو تناله

فإذا جعلوها صفة في معنى مغتربه قالوا: هي قريبةٌ وهما قريبتان، وهن قريبات[139]. ولأبي جعفر النحاس تعليلاته في هذا الصدد فهو يقول: (((فإما قريب)) ولم يقل قريباً ففيه ستة أقوال: من أحسنها إن الرحمة و ألرُحْمَ واحد وهي بمعنى العفو والغفران كما قال زياد الأعجم[140]:

إن السماح والمروءة ضُمِنا قبراً بِمَرْوَ على الطريق الواضح

يكرر النحاس آراءً ذكرت في سياق هذا البحث لا أرى مسوغاً لأعادتها وقال كذلك: يجوز أن تكون الرحمة هنا للمطر، أو أن يكون هذا على النسب كما يقال: إمرأةٌ طالق وحائض)[141]، أما في شرح إبن عقيل لألفية إبن مالك فقد جاء فيه ألأتي: وهو إن (((رحمة)) مؤنث، وإكتسبت التذكير بإضافتها إلى ((الله)) تعالى. فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجد التأنيث؛ فلا تقول: ((خرجت غلام هندٍ)) إذ لا يقال ((خرجت هندٍ)) ويفهم منه خروج الغلام)[142] .

خبر المبتدأ

خبر المبتدأ أما مفرد وأما جملة فإن كان جملة فأما أن يكون المبتدأ نفسه أو غيره فإن كان المبتدأ نفسه لم يحتج إلى رابط يربط الجملة به إذ لا رابط أقوى من إتحادهما نحو قوله الحمد لله وإن كانت غير المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ لئلا يتوهم إستقلالها وإنقطاعها

عن المبتدأ لأن الجملة كلام قائم تام بنفسه وذلك الرابط لا يتعين أن يكون ضميراً بل يجوز أن يكون ضميراً وهو الأكثر وأسم إشارة كقوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ يُمَسِكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقَامُواْ ٱلصَلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ) الأعراف: 170 وقد يستغنى بالسياق، هذا حكم الخبر إذا كان مفرداً أو جملة فإما إذا كان واقعاً موقع الخبر وليس هو نفسه خبراً بالظرف والمجرور فإنه واقع موقع مشتق متحمل للضمير وهو أما مفرد وأما جملة وأكثر النحاة يقدرونه بمفرد مشتق نظراً إلى إن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً فتقدير كذلك موافق للأصل وأيضاً فإنما قدر لضرورة صحة الكلام فإن الظرف والمجرور ليس هو المبتدأ نفسه وما قدر للضرورة لا يتعدى به وتقتضيه الضرورة وهي تزول بالمفرد فتقدير الجملة مستغنى عنه مع إنه خلاف الأصل وأيضاً فإنه قدر للتعلق وهذا التعلق يكفي فيه المفرد وأيضاً فإنه يقع في موضع لا يصح فيه تقدير الجملة كقولك: أما عندك فزيد وأما في الدار فعمرو فإن أما لا يليها إلا اِسم مفرد فإذا تعين المفرد هنا يرجح في الباقي ليجري الباب على سنن واحد ولا ينتقص هذا بوقوعه في صلة الموصول كقولك: جاءني الذي في الدار إذ يتعين تقدير الجملة لأن كلامنا في التقدير في باب الخبر لا في التقدير في سائر الأبواب كالصلة والصفة والحال ولا يلزم من تعين الجملة في التقدير في الصلة تعينها ولا ترجيحها في باب المبتدأ[143] ، يرى إبن جني جواز خلو الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليها وقد ذكر لذلك بيت للشاعر ضيغم الأسدي هو:

إذا هو لم يخفني في إبن عمي - وإن لم ألقه- الرجل الظلومُ

فهو يقول: ألا ترى إن قوله: ((لم يخفني الرجل الظلوم)) ليس فيه عائد على هو[144]. أما إبن يعيش فهو يشرح قول الزمخشري في المفصل الذي يقول فيه: ((لابد في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ يرجع الى المبتدأ وقولك: ((في الدار)) معناه إستقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً، فيستغنى عن ذِكره. وذلك في مثل قولهم: ((ألبُرُّ ألكُرُّ بستين وألسَمْنُ منوان بدرهم)) وقوله تعالى: (وَلَمنَ صَبَرَ و غَفَرَ إنَ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) الشورى: 43، لقد علق إبن يعش على قول الزمخشري المذكور أعلاه بقوله: إن خبر المبتدأ إذا وقع جملةً فعلية كانت، أو إسمية، أو شرطية، أو ظرفية، فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجْنَبّيةً من المبتدأ إذا كانت غير الأول[145]، يؤكد إبن عصفور الأشبيلي (ت669 هـ) ما جاء في شرحه لجمل الزجاجي (ت339 هـ) كون جملة الخبر فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو: ((زيدٌ أبوه قائمٌ))، أو تكرار المبتدأ، نحو: ((زيدٌ قائمٌ زيدٌ)) ومنه قول جرير[146]:

ليت الغُرابَ غداة ينعب دائماً كانَ الغرابُ مَقطَعَ الأوداج

أو إشار ة إلى المبتدأ، ومنه قوله تعالى: (وَلِباسُ التَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) الأعراف: 26 في قراءة من رفع ((لباساً)) كأنه قال: هو خيرٌ منه. أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى، نحو قولك:

هجيري أبي بكر لا اله إلا الله، فلا إله إلا الله هي الهجيري، أو تكون الجملة ((نِعْمَ)) وفاعلها و ((بئسَ)) وفاعلها، نحو: ((زيدٌ نِعْمَ الرجلُ))، و ((زيدٌ بئس الرجل))، وقد يكون في الجملة إسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه، نحو: زيدٌ قام أبو عمرو)) إذا كان ((أبو عمرو)) كنية لِ ((زيد)). واستدل على ذلك بقوله تعالى: (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنَاً فإنَ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ) فاطر: 8. ف((إن وما بعدها خبرٌ لِ ((مَن الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها))[147]. وفي شرح الرضي: ((إن هذا الضمير– يقصد الرابط – يجوز حذفه قياساً وسماعاً))[148]. ولأبي حيان الاندلسي رأي ينكر فيه حاجة المبتدأ الى رابط يربطه بالخبر حيث يقول: ((إعلم إن الخبر مرتبطٌ بالمبتدأ إرتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرفٍ يربط بينهما، وقد لحظ في بَعْضِ الأخبار معنى ما يدخل على الفاء فيه، وهو الشرط والجزاء، فيدخل وجوباً في خبر المبتدأ الذي يكون بعد أَمَا نحو: ((أما زيدٌ فقائم))[149].

ويوضح إبن عقيل بيت الألفية:

((ومفرداً يأتي، ويأتي جملة حاويةً معنى الذي سيقت له))

بقوله: ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة، فأما الجملة فأما أن تكون هي المبتدأ، في المعنى أو لا. فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قوله: (حاوية معنى الذي سيقت لهْ)))[150] ، ومما ذكر فيما مر نجد إن النحاة قد يتفقون وقد يختلفون مع إبن قيم فيما ذهب إليه وليس هناك إجماع على ما ذهب إليه إبن قيم .

الصفة حين تتقدم على الموصوف النكرة

من كليات النحو كل صفةِ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها إنقلبت حالاً لاستحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها فجعلت حالاً ففارقها لفظ الصفة لا معناها فإن الحال صفة في المعنى . وكل صفة علم قدمت عليه إنقلب الموصوف عطف بيان نحو مررت بالكريم زيد وكذلك غير علم كقولك مررت بالكريم أخيك لأن الثاني تابع له مبين له وكل تابع صلح للبدلية وعطف البيان نظرت فيه فإن تضمن زيادة بيان فجعله عطفاً أولى من جعله بدلاً وأن يتضمن ذلك فجعله بدلاً أولى. مثال الأول قوله تعالى: (أَوْ كَفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) المائدة: 95 ، وقوله تعالى: (مِن شَجَرةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) النور: 35، وقوله تعالى: (إنَ لِلْمتَقِينَ مَفَازاً • حَدَائِقَ وَ أَعْنَاباً) النبأ[151]: 31، 32 جاء في المقتضب: ((الصفةُ لا تتقدم على الموصوف، فإن تقدمت أعرب الموصوف بدلاً))[152] وبذلك وحسب ما جاء في المقتضب يصبح المتبوع تابعاً ولأبن جني رأي أخر جاء فيه: ((وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح؛ ألا ترى إنك لا تجيز هذا اليوم رجل وَرَدَ من موضع كذا، لأنك تريد: هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا، ...فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها لا يجوز تقديم ما إتصل بها على موصوفها))[153] . لم يعالج صاحب

المفصل ولا شارحه مسألة تقديم وتأخير الصفة[154] يقول الرضي في إستدراكه على شرح إبن الحاجب في كافيته: ((إعلم إنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو: مررت بظريف رجل، قال النابغة الذبياني:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مَكّةَ بين الفيل والسندِ [155]

وقد إستشهد بهذا البيت على إن ((العائذات)) كان في الأصل نعتاً للطير، فلما تقدم وكان صالحاً لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلاً منه فالطير بدل من العائذات، وهو منصوب إن كان العائذات منصوباً بالكسرة على إنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان العائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه[156].

الخاتمة

تمثل المفاهيم اللغوية والنحوية بتزاوجها مرة وإفتراقها مرة أخرى البعد الشكلي للمفاهيم الدلالية التي تتسع في المعنى وتأخذ أبعاداً شاملة في معالجة أي نص إسلوبي وكتاب بدائع الفوائد لأبن قيم الجوزية سفر ممدودٌ لشرح وتوضيح الكثير من الموضوعات في مجالات عديدة ومختلفة وقد لا يربطها خيطٌ واحد سوى كونها قد كتبت بقلم إبن قيم الذي يقترب فيها من إستطرادات الجاحظ فهو ينتقل من موضوع إلى أخر دون مقدماتٍ أو تمهيد حيث أسبغ إبن قيم على هذه الموضوعات صبغة دلالية لفتها بالكامل فتنوعت الأطروحات الدلالية لديه من خلال معالجته لتلك الموضوعات الموجودة في الكتاب لذلك إحتاج هذا السفر إلى دراسة ممعنة لتوجيه الباحثين نحوه للتعرف عليه والابتعاد أكثر في سبر أغواره وأغوار كتب إبن قيم ألأخرى التي كما أرى لا تبتعد في معالجتها الأسلوبية عن أسلوب كتاب بدائع الفوائد في طريقة الطرح والمعالجة والجديد في هذا البحث هو بكورته في تناول واحد من الكنوز الثرية فيما تضمه من معلومات واجبة الكشف والإظهار.

هوامش البحث

1- المقتضب : 4 / 126
2- الخصائص : 2 / 331
3- مفاهيم نقدية : 431
4- مدرسة براغ اللغوية بتصرف : 4
5- ينظر معجم متن اللغة : 2 / 443
6- لسان العرب : 11 / 249
7- دور الكلمة في اللغة : 13
8- علم الدلالة بالمر : 46
9- الفروق في اللغة : 59
10- دروس في الألسنية : 172 – 173
11- اللغة والدلالة : 52
12- البيان والتبيين : 1 / 56
13- علم الدلالة العربي : 216
14- دراسة المعنى عند الأصوليين : 12
15- علم الدلالة عند العرب : 14
16- معاني النحو : 1 / 17
17- بدائع الفوائد : 1 / 25
18- معاني القران وإعرابه : 1 / 45 ، 46

19- تفسير البغوي : 1 / 11
20- الكشاف : 1 / 13
21- التفسير الكبير : 1 – 2 / 17
22- ينظر تفسير القرطبي : 1 – 2 / 73 – 83
23- تفسير النسفي : 1 / 16 ، 17
24- تفسير القران العظيم : 1 / 31
25- هذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، تنظر الخزانة : 7 / 97 ، والاقتضاب في أدب الكتاب : 2 / 285 ، وشرح شواهد المغني : 318 وسر صناعة الإعراب : 1 / 146
26- البحر المحيط : 1 / 123 ، 124
27- بدائع الفوائد : 1 / 22
28- نفسه : 1 / 23
29- نفسه : 1 / 24
30- أبو عبيد معمر بن المثني، إبن خلكان : 2 / 138 ، بغية الوعاة : 395
31- معاني القران واعرابه : 1 / 48 – 49
32- تفسير البغوي : 1 / 12
33- الكشاف : 1 / 16
34- تفسير النسفي : 1 / 18
35- القرطبي : 1 / 83
36- البحر المحيط : 1 / 125
37- ابن كثير :1 / 33 ، 34
38- دلالة الألفاظ : 38
39- لسان العرب : 12 / 524
40- نفسه : 7 / 461
41- بدائع الفوائد : 1 / 108
42- نفسه : 2 / 137
43- دلالة الألفاظ : 48
44- بدائع الفوائد : 3 / 186 ، 187
45- من أسرار اللغة : 279
46- دور الكلمة في اللغة : 134
47- المزهر : 1 / 402
48- الترادف في اللغة : 32
49- ينظر فقه اللغة : 102
50- الخصائص : 1 / 374
51- ينظر في اللهجات العربية : 180 ، 182

52- بدائع الفوائد : 1 / 119
53- نفسه : 1 / 123
54- نفسه : 1 / 164
55- نفسه : 2 / 6
56- نفسه : 2 / 28
57- نفسه : 3 / 119
58- نفسه : 3 / 142
59- نفسه : 3 / 218
60- نفسه : 4 / 140
61- نفسه : 4 / 141
62- ينظر الصاحبي : 96 ، والمزهر : 1 / 369 ، وفي اللهجات العربية : 192 ، وفصول في فقه العربية : 324 ، وعلم الدلالة بالمر : 116
63- الكتاب : 1 / 24
64- ما إتفق لفظه وإختلف معناه : 2 ، 3
65- الخصائص : 2 / 96
66- الصاحبي : 96
67- ينظر علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : 147 ، 156
68- اللغة : 288
69- فصول في فقه اللغة : 326
70- في اللهجات العربية : 192
71- فقه اللغة علي عبد الواحد وافي : 190
72- ينظر فصول في فقه اللغة : 326 – 333 ، وفقه اللغة عبد الحسين مبارك : 131
73- بدائع الفوائد : 1 / 116
74- نفسه : 1 / 126
75- نفسه : 2 / 2
76- نفسه : 2 / 96
77- نفسه : 2 / 134
78- نفسه : 3 / 220
79- نفسه : 3 / 229
80- نفسه : 4 / 16
81- ظاهرة التقابل في علم الدلالة : 15
82- علم الدلالة احمد مختار عمر : 191
83- كتاب سيبويه : 1 / 24 ، وينظر الألفاظ الكتابية 297
84- الأضداد لأبن الأنباري : 6

85- علم الدلالة بالمر : 109
86- بدائع الفوائد : 1 / 120
87- نفسه : 1 / 167
88- نفسه : 2 / 160
89- نفسه : 2 / 195
90- نفسه : 3 / 188
91- نفسه : 4 / 9
92- شرح السيرافي بهامش كتاب سيبويه : 1 / 14
93- دلائل الأعجاز : 221
94- بدائع الفوائد : 1 / 8
95- نفسه : 1 / 29
96- الأمالي الشجرية : 1 / 266
97- ينظر البرهان : 3 / 219
98- ينظر نفسه نفسها
99- ينظر الأشموني : 3 / 311
100- حاشية الخضري : 2 / 116
101- الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 206 ، 207
102- بدائع الفوائد : 1 / 14
103- شرح ابن عقيل : 3 / 24
104- بدائع الفوائد : 1 / 15
105- نفسه : 1 / 38
106- شرح ابن عقيل : 3 / 28
107- إعراب الجمل وأشباه الجمل : 45
108- الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 204
109- إعراب الجمل وأشباه الجمل : 53
110- بدائع الفوائد : 1 / 45
111- نفسه : 1 / 89
112- تنظر المسألة الثانية والثلاثين في الإنصاف لابن الأنباري 1 / 252 ، وشرح المفصل لإبن يعيش : 2 / 67 ، وشرح الأشموني : 2 / 191 ، وفي بناء الجملة العربية 220
113- ينظر في بناء الجملة العربية : 221
114- بدائع الفوائد : 2 / 48
115- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 2 / 69
116- بدائع الفوائد : 2 / 119
117- المقتضب : 3 / 250

118- شرح المفصل : 2 / 13
119- ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 2 / 73 ، 74
120- بدائع الفوائد : 2 / 147
121- الكتاب : 1 / 54
122- الخصائص : 1 / 322
123- شرح المفصل : 1 / 224 ، 225
124- ارتشاف الضرب من لسان العرب : 3 / 1079
125- بدائع الفوائد : 2 / 154
126- كتاب سيبويه : 1 / 330
127- المقتضب : 4 / 127
128- الخصائص : 3 / 117
129- يراجع المثل في اللسان : 2 / 5
130- ينظر شرح المفصل : 1 / 225، 226
131- شرح الرضي على الكافية : 1 / 231
132- ديوان الأعشى : 14 تسلسل البيت 23
133- ديوان ذي الرمة : 271 تسلسل البيت 17
134- ديوان جرير : 259 تسلسل البيت 7
135- ينظر بدائع الفوائد : 3 / 18 – 33
136- ينظر كتاب سيبويه : 3 / 335 – 389
137- معاني القران : 1 / 380 ، 381
138- لم أعثر على ذكر البيت فيما بحثت و عَيْهَمُ جبل بالغور بين مكة والعراق
139- مجاز القران : 88
140- ديوان زياد الأعجم : 54
141- ينظر إعراب القران : 2 / 57 ، 58
142- شرح ابن عقيل : 2 / 51
143- بدائع الفوائد : 3 / 38 ، 39
144- ينظر الخصائص : 1 / 144 ، 146 والبيت لضيغم الأسدي، اللسان (ظلم)
145- ينظر شرح المفصل : 1 / 233
146- ديوان جرير : 103 تسلسل البيت 4
147- ينظر شرح جمل الزجاجي : 1/ 327 ، 328
148- شرح الرضي على الكافية : 1 / 232
149- ارتشاف الضرب : 3 / 1140
150- شرح ابن عقيل على ألفية إبن مالك : 1 / 95 ، 96

151- بدائع الفوائد : 4 / 187
152- المقتضب / الملاحق : 4 / 89
153- الخصائص : 2 / 165
154- ينظر شرح المفصل : 2 / 232
155- ديوان النابغة الذبياني : 86 .
156- ينظر شرح الرضي : 3 / 56 ، 57

روافد البحث

القران الكريم
1- ارتشاف الضرب من لسان العرب ؛ لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) تحقيق رجب عثمان محمد (دكتور) الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ط1 1418 هـ - 1998 م
2- الأضداد؛ إبن ألأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الكويت 1960 م
3- إعراب الجمل؛ فخر الدين قباوه (دكتور) دار الاوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت –لبنان ط4، 1406 هـ -1986 م
4- إعراب القران؛ لأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ) وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط2 1425 هـ - 2004 م
5- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للسيد البطليوس (ت 521 هـ)، تحقيق: مصطفى السقاوحامد عبد المجيد (دكتور) دار الشؤون الثقافية بغداد ط1 1990 م
6- الأمالي الشجرية ؛ ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بإبن الشجري ، دار المعرفة بيروت – لبنان د . ت
7- الأنصاف في مسائل الخلاف؛ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة مصر ط3، 1955م
8- البحر المحيط؛ لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط1 422 هـ-2001 م
9- بدائع؛ ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) مطبعة السعادة القاهرة 1327 هـ
10- البرهان في علوم القران؛ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية – صيدا بيروت ط1 1425 هـ - 2004 م

11- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية صيدا بيروت ط1 1427 هـ - 2006 م
12- البيان والتبين؛ الجاحظ (ت 255 هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان 1968
13- الترادف في اللغة ؛ حاكم مالك الزيادي منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الحرية للطباعة بغداد 1400 هـ- 1980 م
14- تفسير البغوي ؛ لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت 516 هـ) منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط1 1424 هـ - 2004 م
15- تفسير القران العظيم ؛ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774 هـ) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني مكتبة الصفا القاهرة ط1 1425هـ- 2004م
16- تفسير القرطبي؛ لأبي عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) تحقيق: محمد بيومي وعبد الله المنشاوي مكتبة جزيرة الورد ومكتبة الإيمان بالقاهرة د . ت
17- التفسير الكبير؛ فخر الدين الرازي (ت 604 هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2 1425هـ- 2004م
18- تفسير الكشاف؛ لأبي القاسم الزمخشري (ت 538 هـ) ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط3 1424 هـ - 2003 م
19- تفسير النسفي؛ عبد الله بن احمد بن محمود النسفي (ت 701 هـ) راجعه إبراهيم محمد رمضان دار القلم بيروت ط1 1408 هـ - 1989 م
20- الجملة العربية تأليفها وأقسامها؛ فاضل صالح السامرائي (دكتور) منشورات المجمع العلمي العراقي بغداد 1419 هـ - 1998 م
21- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2 1426 هـ - 2005 م
22- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة د.ت
23- الخصائص؛ أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ط2 1424 هـ - 2003 م
24- دراسة المعنى عند الأصوليين؛ طاهر سلمان حمودة (دكتور) الدار الجامعية للطباعة والنشر للتوزيع الإسكندرية 1983 م

25- دلائل الإعجاز؛ عبد القاهر الجرجاني؛ صحح أصله محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان 1398 هـ - 1978 م
26- دلالة الألفاظ؛ إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ط2 1963 م
27- دروس في الألسنية العامة؛ ترجمة صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة الدار العربية للكتاب تونس ليبيا ط1 1985 م
28- دور الكلمة في اللغة؛ ستيفن أولمان؛ ترجمه وقدم له كمال بشر (دكتور) المطبعة العثمانية القاهرة. 1972م
29- ديوان الأعشى؛ شرح وتعليق م. محمد حسين (دكتور) المطبعة النموذجية القاهرة د.ت.
30- ديوان ذي الرمة؛ تحقيق كارليل هنري هيس كمبردج 1919 م
31- ديوان النابغة الذبياني؛ تقديم وشرح علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال بيروت الطبعة الأخيرة 2001 م
32-زياد الأعجم شاعر العربية في خراسان حياته وشعره، ابتسام مرهون الصفار (دكتور) مطبعة الإرشاد، بغداد .1978
33- سر صناعة الإعراب؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 792 هـ) تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل واحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1421هـ- 2000 م
34- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة الهداية أربيل د.ت
35- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة د.ت
36- شرح جمل الزجاجي؛ لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الاشبيلي (ت 669 هـ) قدم له ووضع حواشيه فواز الشعار دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط1 1419هـ - 1998 م
37- شرح ديوان جرير قدم له و شرحه تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط3 1419 هـ - 1999م.
38- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لجلال الدين أبي عمر عثمان المعروف بإبن الحاجب (ت 646 هـ) شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ)؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم (دكتور) عالم الكتب القاهرة ط1 1421 هـ - 2000 م
39- شرح شواهد المغني للسيوطي – بتصحيح الشنقيطي القاهرة 1322 هـ

40- شرح المفصل للزمخشري؛ تأليف موفق الدين أبي بقاء يعيش بن علي بن يعش الموصلي (ت 643 هـ) وضع هوامشه وفهارسه أميل بديع يعقوب (دكتور) دار الكتب العلمية بيروت ط1 2001 م
41- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها؛ لأحمد بن فارس علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1418هـ- 1997 م
42- ظاهرة التقابل في علم لدلالة ؛ احمد إنصيف الجنابي دار الرشيد بغداد 1980 م
43- علم الدلالة ؛ احمد مختار عمر (دكتور) عالم الكتب القاهرة ط5 1998 م
44- علم الدلالة ؛ بالمر ترجمة مجيد الماشطة نشر الجامعة المستنصرية بغداد 1985 م
45- علم الدلالة العربي ؛ فندريس دار الكتب دمشق ط1 1405 هـ - 1985 م
46- علم الدلالة عند العرب؛ عادل فاخوري دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة دار الطليعة بيروت ط1 1985 م
47- الفروق في اللغة؛ أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان ط6 1991 م
48- فصول في فقه اللغة؛ رمضان عبد التواب (دكتور) مكتبة الخانجي القاهرة دار الرفاعي– الرياض ط2؛ 1404 هـ - 1983 م
49- فقه اللغة عبد الحسين المبارك (دكتور) دار آفاق بغداد 1986 م
50- فقه اللغة ؛ علي عبد الواحد وافي القاهرة ط7 1973 م
51- في بناء الجملة العربية؛ محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور) دار العلم – الكويت ط1 1402هـ- 1982م
52- في اللهجات العربية ؛ إبراهيم أنيس –مكتبة الأنجلو المصرية ط3 1965 م
53- كتاب سيبويه (ت 180 هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ط4 1425 هـ - 2004 م
54- لسان العرب؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) مصور عن طبعة بولاق المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ط6
55- اللغة: لفندريس؛ تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص القاهرة 1950 م
56- اللغة والدلالة ؛ عدنان بن ذريل ، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 1981 م

57- ما أتفق لفظه وأختلف معناه من القران المجيد، لمحمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) تحقيق محمد الميمني القاهرة 1350 هـ
58- مجاز القران؛ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 211هـ) تحقيق احمد فريد المزيدي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1427 هـ - 2006 م
59- مدرسة براغ اللغوية، احمد مختار عمر (دكتور) مجلة كلية الآداب، جامعة الكويت العدد الحادي عشر حزيران 1977 م
60- المزهر في علوم اللغة؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، دار الجيل بيروت ودار الفكر بيروت د . ت
61- معاني القران وإعرابه؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (دكتور) دار الحديث القاهرة 1424 هـ - 2004 م
62- معاني النحو؛ فاضل السامرائي (دكتور) مطبعة التعليم العالي في الموصل سنة 1989 م مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ط2 1991 م
63- معجم متن اللغة، للشيخ احمد رضا العاملي – دار مكتبة الحياة مطابع دار الصياد بيروت 1377هـ - 1958 م
64- مفاهيم نقدية؛ رينيه ويلك، ترجمة محمد عصفور(دكتور) عالم المعرفة – الكويت
65- المقتضب؛ محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت
66- من أسرار اللغة؛ إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ط3 1966م
67- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ لأبن خلكان، تحقيق عباس إحسان (دكتور) بيروت 1968 – 1972 م